

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٢١

الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

١٨ أيلول/سبتمبر، أن تنظر في البند ٩ برمته في جلسة عامة، على أن يكون مفهوماً أن الجوانب الإدارية والبرنامجية والجوانب المتعلقة بالميزانية ينبغي أن تتناولها اللجنة الخامسة.

وأحاطت الجمعية العامة في الجلسة نفسها علماً بالتوضيح بأنه عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ الذي يقضي بالنظر في البند ٩ برمته في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير (A/75/3) في إطار بنود جدول الأعمال التي أحيلت فعلاً إلى اللجان الرئيسية، لكي تبت الجمعية العامة فيها بصفة نهائية.

وفيما يتعلق بالبند ١٤ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنه عملاً بالقرار ٢٧٠/٥٧ بء، الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قررت الجمعية أن تنظر، في إطار هذا البند، في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ٩ و ١٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/75/3) الجزء الأول والجزء الثاني)

مذكرة من الأمين العام (A/75/575)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٣١٦/٥٨، الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت، بناء على توصية المكتب، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٢١

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



قدمت مجتمعة أكثر من ١,٢ تريليون دولار لأشد البلدان حاجة إلى المساعدة. وساعد الاجتماعان الدول الأعضاء على فهم أفضل للسياسات الملموسة وخيارات التمويل المتاحة لمعالجة الأزمة العالمية وإعادة البناء بشكل أفضل. وأسفر المنتدى المعني بتمويل التنمية عن أول توجيه سياساتي متفق عليه بشأن تمويل التصدي لوباء كوفيد-١٩ والتعافي من آثاره .

وفي إطار خطة تمويل التنمية، كنت فخورة أيضا بالعمل مع رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، الذي من المقرر أن يقدم تقريره في شباط/فبراير ٢٠٢١. ونتطلع إلى أن تسترشد به المناقشات المستمرة بشأن تمويل التنمية وأن يساعد على توجيه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء نحو مستقبل يتسم بنظم مالية واقتصادية أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة تخدم حقا أهداف التنمية المستدامة لدينا.

وفي أيار/مايو، أوفى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بولايتته بوصفه المنبر الرئيسي للرقابة والمساءلة لدعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستعرض الجزء أربع سنوات من التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب التقدم المحرز في تنفيذ إعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ومهد هذا الجزء الطريق لإجراء مفاوضات بشأن القرار الجديد المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (القرار ٢٩٧/٧٤)، الذي سيوجه المنظومة خلال السنوات الأربع المقبلة. كما ناقش التصدي الحاسم لكوفيد-١٩ على الصعيد القطري وتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتقدم المحرز في مجال الشفافية والمساءلة، وتحديد نظام المنسقين المقيمين

ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشاته.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورة عام ٢٠٢٠، سعادة السيدة منى يول، لعرض تقرير المجلس عن دورته لعام ٢٠٢٠.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٢٠ (A/75/3) الجزأين الأول والثاني) عن دورته لعام ٢٠٢٠. كما يبين التقرير، تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في خضم الوباء من اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لإعادة تنظيم عمله وعمل هيئاته الفرعية. وقد قمنا بإعادة تكييف تركيزنا لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتصدي لها. وعلى الرغم من اضطرارنا لتعديل خططنا، فقد مضينا قدما على الدوام في إنجاز العمل من أجل الناس والكوكب.

وأشكر جميع الدول الأعضاء على ما أظهرته من صبر ودعم للمكتب ولي شخصيا خلال هذه الفترة. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة والموظفين في جميع أنحاء العالم على عملهم الشاق في بيئة عمل بالغة الصعوبة. وقد أظهرنا معا للعالم أن عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يتوقف حتى عندما يبدو أن كل شيء آخر قد توقف.

وبسبب تأثير كوفيد-١٩، تم تخفيض أو تعديل العديد من محافل ومناسبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكننا تمكنا من المضي قدما في جزء كبير من أعمالنا. وشمل ذلك المنتدى المعني بتمويل التنمية في نيسان/أبريل. وقد تأقلمنا بسرعة مع طرائق عملنا واستخدمنا سبلا مبتكرة لإجراء مفاوضاتنا واجتماعاتنا بصورة افتراضية. وعقد المنتدى اجتماعين لمعالجة الاحتياجات الفورية والآثار الطويلة الأجل للوباء. وقد شاركت فيهما منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، التي

وانعقد الجزء المتعلق بالتكامل أيضاً عبر الإنترنت وناقش التحليلات ومقترحات السياسات المقدمة من الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع المجلس لعام ٢٠٢٠، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأكدت المناقشات أن تفكير ونهج الصومعة ما زالا يعيقان التقدم ليس فقط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضاً عمليات التصدي للجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وانعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه عبر الإنترنت، وضم جزءاً وزارياً مدته ثلاثة أيام. وضم المنتدى رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين على المستوى الوزاري، إلى جانب كبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، وأصحاب المصلحة. وأعرب عن الترحيب بصفة خاصة بأن ٤٧ بلداً قد شرعت أيضاً في تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية على الرغم من التحديات التي تطرحها الجائحة.

وركزت مداوات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على تقديم جدول أعمال عام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية المستدامة خلال هذا العقد من العمل، والتنفيذ في السياق الجديد للجائحة الفيروس التاجي. وقد شاركت الحكومات في مناقشات مع خبراء وأصحاب مصلحة مشهورين حول كيفية تمكن المجتمع الدولي من إظهار التضامن والتعاون الدولي في التصدي للجائحة، وكيفية اعتماد الاستجابات يمكن أن تعيدنا إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم خلال عقد العمل. وأصدر الاجتماع رسائل رئيسية وتوجيهات محددة لوضعي السياسات والممارسين. وأكد المشاركون أن العالم لم يكن بالفعل على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف قبل حدوث الجائحة، والآن ينعكس مسار سنوات من التقدم واصبح الطريق إلى الأمام أكثر انحداراً. بيد أنهم وجهوا

والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتوصيات الأمين العام بشأن استعراضات المكاتب الإقليمية والمتعددة الأقطار .

وعقب هذا الجزء، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢٣/٢٠٢٠ بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يرحب بالتقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ويلاحظ التحديات المتبقية. كما أنه يوفر ولاية للأمين العام للمضي قدماً في استعراض المكاتب المتعددة الأقطار وإعادة ترتيب الأرصدة الإقليمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

وخلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، تكاتف المجتمع الدولي تقريباً لمعالجة القضايا الملحة والابتكارات الرامية إلى تعزيز العمل الإنساني، ولا سيما في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأطلق رئيس هذا الجزء نداء للعمل انضم إليه ١٧٣ وفداً، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، دعماً للاستجابة الإنسانية في مكافحة جائحة الفيروس التاجي. وفي سلسلة من الأفرقة الرفيعة المستوى، أبرز الشركاء في المجال الإنساني المجالات الرئيسية التي ينبغي اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها، بما في ذلك تعقيد التحديات الصحية في السياقات الإنسانية والحصول المبكر والعادل والمنصف على اللقاحات والعلاجات. وركز الجزء كذلك على دور التكنولوجيا والابتكارات الجديدة في تحسين فعالية العمل الإنساني، إلى جانب التحدي المتمثل في التشريد الداخلي الذي طال أمده، مع التركيز على تعبئة العمل لإيجاد حلول أطول أجلاً لأكثر من ٥٠ مليون مشرد داخلياً على الصعيد العالمي.

كما عقد الجزء مناسبة رفيعة المستوى بشأن مكافحة ومنع العنف الجنسي والجنساني في الأزمات الإنسانية، ونظرت في التحديات المتزايدة التي تفرضها الجائحة على الحماية، مع التأكيد على الدور الأساسي للمرأة في مكافحة الجائحة وأهمية إدراج ذلك في عملية صنع القرار وفي بناء الاستجابات.

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً الاضطلاع بدور تيسيري للمجتمع المدني، بما في ذلك منح المركز الاستشاري لـ ٢٧٤ منظمة غير حكومية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ١٨٩ منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري قدمت بيانات خطية إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس في تموز/يوليه، وهو رقم قياسي. ويشهد ذلك على تصميم المجتمع المدني على مواصلة الإسهام في عمل المجلس على الرغم من العقبات التي تعترض سبيل المشاركة الشخصية، التي فرضتها الجائحة. ومع استمرار القيود المفروضة على المشاركة، يجب أن نواصل إيجاد طرق مبتكرة لإدراج أصواتها التي تلمس الحاجة إليها في عملنا.

وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير لمساهمات أوساط العلم والتكنولوجيا في الاستجابات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والجائحة، ولا سيما عمل آلية تيسير التكنولوجيا، وفريق الأمم المتحدة المكون من ١٠ أعضاء لدعم الآلية، وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله الهام، بدعم من مكتب المجلس وأعضائه، رغم جميع التحديات التي اعترضت دورته لعام ٢٠٢٠، وأدى مهمتنا الأساسية المتمثلة في الجمع بين السكان والقضايا سوياً من أجل تعزيز العمل الجماعي نحو عالم مستدام. وفي هذه الأوقات الصعبة، أظهر المجلس تماماً قدرته الفريدة كمنبر جامع لإشراك وتعبئة الحكومات والسلطات المحلية ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والأوساط العلمية والمجتمع المدني والشباب في جميع أنحاء العالم، وأنا فخور بإنجازاتنا تجاه المجالات ذات الأولوية التي حددتها قبل عام واحد (انظر A/74/PV.29)، بما في ذلك ما يتعلق بالنهوض بتمويل التنمية، وجعل النظام الإيكولوجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ملائماً ومتسماً بالكفاءة قدر الإمكان، وضمان قيام المجلس بدوره في تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، وإتاحة منظور جنساني لجميع جوانب عملنا.

أيضاً رسالة قوية مفادها أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خارطة الطريق للتعافي من الجائحة، وأن الجائحة تتيح الفرصة لإدخال التغييرات التحويلية التي نحتاجها لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وناقشنا أيضاً أهمية التضامن والتبصر في تمويل الخدمات العامة وزيادة الاستثمار فيها، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والنظم الصحية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والاتصال الرقمي، فضلاً عن السعي إلى تحقيق انتعاش يبنى اقتصاداً أكثر شمولاً، ومستجيباً للاعتبارات الجنسانية، وسليماً بيئياً.

وخلال الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عقد المجلس مناقشة بشأن تعددية الأطراف بعد الجائحة كمساهمة في احتفالات الأمم المتحدة بعيدها الـ ٧٥. وأصدر التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف، حيث أكدت البلدان وأصحاب المصلحة من جميع المناطق من جديد بقوة ضرورة الاستثمار في تعددية الأطراف الشاملة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جوهره.

وخلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٩-٢٠٢٠، كنت فخورة أيضاً بمواصلة تعزيز تعاون المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والبناء عليه - وهي عملية حثي عليها سلفي، السفير روندا كينغ من سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد عملت عن كثب مع رئيس الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين، ولا سيما في كفالة اتباع نهج مشترك/متسق في عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في غمار الارتباك التي سببته الجائحة. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً اجتماعات مشتركة مع اللجنة الثانية ولجنة بناء السلام، وكنت فخورة بإحاطة مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان على حد سواء بمحالات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التكميلية. وإنني أتطلع إلى استمرار ذلك التعاون القوي على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما بعدها.

المشتركة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتؤوس فريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية. لقد أثلج صدرنا التفاعل الموضوعي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وبهذه الطريقة، كفلنا قدرة جميع البلدان التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية على التحاور بفعالية مع الدول الأعضاء الأخرى.

وهذا يدل على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمكن من الوفاء بولاياته بنجاح.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات لضمان ألا تشكل الجائحة عقبة أمام تعزيز تعددية الأطراف في وقت نحن فيه أحوج ما نكون إلى تعددية الأطراف. إن قدرة المنظمة على التكيف لم تكن أكثر أهمية على الإطلاق مما هي عليه الآن.

ومن أمثلة هذه التحديات بالطبع عدم صدور إعلان وزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. فلم يتسن الاتفاق عليه بالإجماع، وبالتالي تعذر اعتماده، إذ لم تتمكن، نحن الدول الأعضاء، من الاتفاق على عملية تصويت في شكل افتراضي. وسيتعين علينا أن نواصل استكشاف إمكانيات تكييف أساليب العمل قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠٢١.

وتعتقد المكسيك أن هناك مسألة أخرى معلقة وهي التقدم المحرز في مواءمة المنتديات الحكومية الدولية للأمم المتحدة مع خطة عام ٢٠٣٠. ولا يمكننا أن نغفل أهمية هذه الخطة ذات الطابع العالمي وغير القابل للتجزئة. وعلاوة على ذلك، نحن نناقش خريطة طريق للتعافي من الجائحة. ومنذ عام ٢٠١٦، تم تعيين ميسرين مشاركين للمضي قدما بتلك العملية. وتأسف المكسيك لأننا ما زلنا نحاول تكييف حيزاتنا الحكومية الدولية مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها ومؤشراتها، بعد خمس سنوات من اعتماد الإطار الإنمائي الأكثر طموحاً. ونعتقد أن هناك أسساً صلبة يجب أن نعمل عليها لإحراز التقدم وفقاً لعمليات المسح. وندعو إلى تقييم أوجه الازدواجية والثغرات من أجل التوصل إلى

وعلى الرغم من العقوبات الإضافية التي نتظرنا، من الواضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل مواصلة تعزيز تعددية الأطراف الشاملة، مع اعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ طريقنا نحو مستقبل مستدام للجميع.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

ترحب المكسيك بعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/75/3) ولا سيما قيادة النرويج والسفيرة منى يول. ويأتي التقرير في وقت حاسم بالنسبة لتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي نأمل في أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رئيسي فيه.

ويتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثله مثل المنظمة ككل، أن يعدل أساليب عمله بشكل كبير لكي يتمكن من تنفيذ ولاياته خلال عام ٢٠٢٠. وتعتقد المكسيك أن المجلس قد نجح في تحقيق أهدافه في العديد من المجالات.

لقد شارك بلدي بنشاط في مداورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تشرفنا، بصفتنا نائباً للرئيس، برئاسة الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي أشارت إليه السفيرة يول. ويمثل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية البيئة المثالية للمساءلة ورصد الأنشطة الميدانية، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونأمل في أن يتم تعزيز هذا الجزء وجعله أكثر تفاعلاً لتيسير الاتصال بين الصناديق والوكالات والبرامج والدول الأعضاء.

لقد كان الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية هو الجزء الأول من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعقد في شكل افتراضي، وكانت أهميته ودلالته جديرتين بالملاحظة بوجه خاص هذا العام. ويمكن تكرار نجاح هذا الجزء في أجزاء لاحقة.

ونرحب بنجاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي شاركت فيه المكسيك، من خلال الولاية

الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، باعتباره إنجازاً هاماً آخر تم خلال رئاستها.

كما أود أن أذكر أن وفد بلدي، باكستان، كان جزءاً من مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه نائب الرئيس المسؤول عن الجزء المتعلق بالإدارة. وبهذه الصفة، عقد السفير منير أكرم ثلاثة اجتماعات افتراضية للجزء المتعلق بالإدارة من أجل تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف.

واسمحوا لي أن أهنيئ السفير يول على نجاحها في رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج اسمه للمناقشة المشتركة. وبذلك نكون قد اختتمنا المناقشة بشأن البندين ٩ و ١٤ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الجزأين ١ و ٢ من الوثيقة A/72/3؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٩ و ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، لعقد جلسة محددة تركز على التنمية، وفقاً لقرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وقد أبلغت بأنه ما من دولة عضو طلبت أخذ الكلمة.

اتفاق يتجاوز الشعارات الزنانية. وبهذه الطريقة، لن يتم تحديث جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لأطرنا السياساتية الحالية فحسب، بل سيكونان قادرين أيضاً على تلبية الاحتياجات الراهنة لشعوبنا. كما يجب أن ينطبق الاتساق الذي طلبنا من الأمانة العامة أن تكفله في عملها على اتساق أجهزتنا الرئيسية.

لقد دخلنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نعمل الآن حتى لا نسمح للأحداث بأن تتجاوزنا. ونحن على ثقة بأن المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يرقبان إلى مستوى التحدي.

وفي المكسيك، سيجد الأعضاء شريكا بناء في جميع المحافل، منفتحا دائما على الحوار، ومقتنعا بقدراتنا الجماعية على توفير حلول عالمية للمشاكل المشتركة.

السيد بَت (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفيرة منى يول على قيادتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الأوقات الاستثنائية. وأود أيضاً أن أشكرها على عرضها لتقرير المجلس عن دورته لعام ٢٠٢٠ (A/75/3).

إن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضروري حقاً للنهوض بمستويات حياة أفضل وحرية أكبر. ولم يسبق قط أن كان تنفيذ تلك الولاية أكثر تحدياً أو ضرورة مما هو عليه اليوم. وتوفر مندييات ومنابر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المختلفة فرصاً مفيدة لاستعراض تقدمنا وتحديد التزاماتنا. ومن الأمثلة على ذلك المنتدى المعني بتمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأعتقد أنه قد تمت إدارة دفعة المجلس، تحت قيادة السفيرة يول، في الاتجاه الصحيح لتحقيق ولايته. وعلى الرغم من الصعوبات، تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اعتماد الوثيقة الحتامية الأولى من نوعها بشأن تمويل التنمية من خلال المفاوضات الافتراضية. وأشار إلى إنشاء

تمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لحظة تاريخية واختباراً لتعددية الأطراف. وسوف تعرف بعملنا الجماعي بشأن واحدة من أهم المسائل في عصرنا.

ومن الأهمية بمكان أن توفر الدورة الاستثنائية منبرا شاملا للجميع لديه القدرة على الاستماع ومعالجة شواغل الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وخبراء القطاع الخاص المضطلعون بدور رائد في مجال تطوير اللقاحات.

وتحقيقاً لتلك الغاية، سيتضمن اليوم الثاني حلقات حوار تفاعلي لأصحاب مصلحة متعددين بشأن مختلف جوانب كوفيد-١٩. وأنا على ثقة في أننا جميعا سنستفيد من التبادل العميق والمتنوع للمعلومات والآراء، الأمر الذي سيمكننا من تقييم الجهود المبذولة حتى الآن وتحديد الثغرات في السياسات وفي التنفيذ ورسم مسار للمضي قدما.

وبغية ضمان إسماع جميع الأصوات، فإنني أعول على دعم الجمعية العامة وتعاونها في التقيد بالحدود الزمنية الخاصة برسائل الفيديو والمنصوص عليها في مشروع القرار. ولئن كنا قد خصصنا أقصى وقت مسموح به ليومي الدورة، فإن كل منا يتحمل مسؤولية احترام وقت كل متكلم.

وكما ذكرت مرارا، فإن الطابع الملح لهذه الجائحة يتطلب منا أن نعقد هذه الدورة الاستثنائية في أقرب وقت ممكن. إن الدورة الاستثنائية ليست تتويجا لعملنا بشأن هذه الجائحة العالمية. فهي لا تعدو أن تكون خطوة أولى متأخرة، وستحفز المناقشات اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن مختلف جوانب الجائحة. ولا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي لأن عواقب هذه الجائحة بعيدة المدى وستؤثر على الأجيال القادمة.

ولا يخطئن أحد، لقد حان الآن وقت العمل - العمل تخليداً للذكرى من قضى عليهم كوفيد-١٩ والعمل لحماية الناس

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/75/L.8)

مشروع التعديليين (A/75/L.12 و A/75/L.13)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه من المقرر أن تعقد المناقشة بشأن البند ١٢٨ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية يوم الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ويسرني أن أترأس الجلسة اليوم لاعتماد مشروع هذا القرار الذي طال انتظاره بشأن طرائق الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة التي عقدت لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) (مشروع القرار A/75/L.8). أود في البداية أن أشكر الميسرين المشاركين لمشروع القرار، سعادة السيد يشار ت. عليليف، الممثل الدائم لأذربيجان، وسعادة السيدة لويز بليس، نائبة الممثل الدائم لكندا، على قيادتهما القديرة ومشاورتهما واسعة النطاق مع الدول الأعضاء.

ومشروع القرار هو نتيجة لجولات متعددة من المشاورات التي اختتمت في الشهر الماضي، بعد أن امتدت طوال الدورة الرابعة والسبعين واستمرت حتى الدورة الخامسة والسبعين. وأشيد بجميع الدول الأعضاء لتفانيها في تلك المداولات والتزامها بالحوار وروح التوافق.

ويهدف مشروع النص إلى إيجاد أرضية مشتركة وضمن أوسع تأييد ممكن. إن اعتماد مشروع القرار سيبعث برسالة واضحة إلى العالم مفادها أن الجمعية العامة تضطلع بدور حافز على اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك تنسيق الجهود لمواجهة الجائحة.

تقترح أرمينيا تعديل الفقرة لتشمل بياناً لرئيس منظمة الصحة العالمية في افتتاح الدورة الاستثنائية. وطوال المشاورات بشأن طرائق الدورة الاستثنائية، تناولت أرمينيا مبادرة الدورة الاستثنائية من منظور ضمان قيمتها المضافة ومساهمتها العملية في جهود المجتمع الدولي في مجالي الاستجابة والتعافي. ومع مراعاة أن الأزمة العالمية التي يمر بها العالم حالياً هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية، نعتقد أن الجزء الافتتاحي للدورة الاستثنائية ينبغي أن يُعطي الأولوية لبيان رئيس منظمة الصحة العالمية.

إن منظمة الصحة العالمية، بوصفها الهيئة التي تتولى توجيه وتنسيق العمل الصحي الدولي، تؤدي دوراً رئيسياً في تنسيق جهود المجتمع الدولي في مكافحة كوفيد-19. نود أن نشير أيضاً إلى الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في إطار الاستجابة الأوسع نطاقاً التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

ونأمل أن يحظى مشروع التعديل، الذي يركز على الدور المركزي لوكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تنسيق الوقاية من الجائحة والتأهب والتصدي لها على الصعيد العالمي، بموافقة الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.13.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لأذربيجان، السفير عليليف، ونائب الممثل الدائم لكندا، السفير بليس، على قيادتهما بوصفهما الميسرين المشاركين لمشروع قرار الطرائق المتعلقة بدورة الجمعية العامة الاستثنائية (A/75/L.13) استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد بذل الميسران كل جهد ممكن للتشجيع على التوصل إلى حل وسط بشأن المسائل الصعبة. ونشكرهما على ذلك وعلى الإشراف على العملية برمتها. ومع ذلك، ومنذ أول

الأكثر ضعفاً الذين يعتمدون علينا والعمل لحماية مستقبلنا. فلا ننسى أن ما من أحد منا آمن إلا إذا كنا جميعاً آمنين. ولذلك، أطلب إلى الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار هذا وأن تتمكن الجمعية العامة من عقد دورتها الاستثنائية الحاسمة يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أبلغ الأعضاء بأن الصيغة الصحيحة لمشروع القرار A/75/L.8 يجري تحميلها على نظام الوثائق الرسمية، استناداً إلى ما تم تعميمه في الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة والمؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. والتصويب يتعلق بالفقرتين ٣ (ج) و ٤ (أ).

وفي الصيغة الصحيحة، تنص الفقرة ٣ (ج)، كما عممها في الأصل رئيس الجمعية العامة، على ما يلي: "تُعقد المناقشة العامة في اليوم الأول للدورة الاستثنائية وتتضمن بيانات تدلي بها الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والاتحاد الأوروبي...". وتنص الفقرة ٤ (أ)، كما أعلن رئيس الجمعية العامة في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، على ما يلي: "أن يكون بإمكان كل دولة عضو وكل دولة لها مركز المراقب...". وقد أُبلغت للتو بأن الصيغة الصحيحة لمشروع القرار (A/75/L.8) قد حُمِلت الآن على نظام الوثائق الرسمية، وعليه فإن هذه الصيغة المعروضة على الجمعية العامة هي الصحيحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.12.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة لعرض مشروع التعديل A/75/L.12، الذي قدمه وفد أرمينيا على الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار A/75/L.8، بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

والمراقبون في الجمعية العامة؛ الفقرة ٤ (أ) «الدول الأعضاء والمراقبين في الجمعية العامة».

وأود أن أشير إلى أن التحديث الشفوي الذي أعلنته الأمانة العامة هذا الصباح لا يغير من دعوتنا لتعديل النص. وما زلنا نطلب أن تستخدم الصيغة المستخدمة في المسودة الأولى من مشروع القرار هذا في الفقرتين ٣ (ج) و ٤ (أ)، أي «الدول الأعضاء والمراقبون في الجمعية العامة». ونعتقد أن هذا التعديل يجسد على نحو أنسب الصيغة المتفق عليها في قرارات سابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة لعرض مشروع تعديل شفوي على مشروع القرار A/75/L.8.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد الولايات المتحدة أن يقترح تعديلاً شفويًا على مشروع القرار A/75/L.8 على النحو التالي.

في الفقرة الرابعة من الديباجة، نقترح حذف العبارة التي نصها "بما في ذلك الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية"، بحيث يصبح نص الفقرة الرابعة من الديباجة، "وإذ تؤكد من جديد التزامها بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف، وتشير إلى الدور الجوهري لمنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة العالمية الشاملة لجائحة كوفيد-١٩، وكذلك الجهود الحاسمة التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار تلك الاستجابة".

وتعرض الولايات المتحدة هذا التعديل على الفقرة الرابعة من الديباجة بغية إعادة التوازن الحاسم إلى معاملة وكالات الأمم المتحدة في النص. ويجب أن تتضمن استجابتنا للجائحة العالمية نهجًا يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها - نهجًا يعترف بالدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للجائحة. فالصيغة التي ترفع من دور

جلسة غير رسمية، أوضحنا موقفنا بشأن صيغة المشاركة في الدورة الاستثنائية. لقد استُخدم في المسودة الأولى لمشروع القرار الصيغة المتفق عليها للدول الأعضاء والمراقبين في الجمعية العامة، وهي أكثر الصيغ شمولًا التي تسمح بأوسع نطاق من المشاركة. وأيدنا هذه الصياغة، غير أنه خاب أملنا عندما حادت المسودة الثانية لمشروع القرار، بسبب الضغط السياسي، عن الصياغة المتفق عليها، ولكننا واصلنا مع ذلك المشاركة في المفاوضات على مشروع القرار بحسن نية.

وكنا على استعداد لقبول النص التوافقي المتوازن الذي صيغ بعناية للفقرتين ٣ و ٤، والذي اقترحه الميسران المشاركان في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن صيغة المشاركة ومشاركة المجتمع المدني، ولكن أصبنا بخيبة أمل لأن بعض الوفود الأخرى لم تبدِ الإرادة اللازمة لإيجاد حل توافقي.

وحداد النص، الذي تم تعميمه في إطار إجراء عدم الاعتراض في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عن الاقتراح التوافقي، ولذلك اعترضنا. وللأسف، فإن النص النهائي لمشروع القرار، الذي جرى تعميمه لاعتماده في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، لم يراعِ قلقنا ولم يتضمن النص التوافقي الذي اقترحه الميسران المشاركان في وقت سابق من العملية. ولذلك، نقترح إدخال تعديل على مشروع القرار بغرض العودة إلى الصياغة المتفق عليها في المسودة الأولى لمشروع القرار.

وفيما يلي نص التعديل المقدم من إسرائيل الذي عُمم بالأمس بوصفه الوثيقة A/75/L.13:

"يستعاض في الفقرة ٣ (ج) من المنطوق عن عبارة «الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والاتحاد الأوروبي»، وفي الفقرة ٤ (أ) من المنطوق عن عبارة «كل دولة عضو وكل دولة لها مركز المراقب والاتحاد الأوروبي» بالعبارتين التاليتين: الفقرة ٣ (ج) «الدول الأعضاء

تبلغ ٧٧ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠٢٠، لخدمات الترجمة الشفوية وإعداد المحاضر الحرفية بست لغات وساعات العمل الإضافية. غير أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٧٧ ٨٠٠ دولار ستُلبى في حدود الموارد المتاحة.

وبناء على ذلك، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/75/L.8، فلن تنشأ احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠.

وسيتاح البيان الذي قرأته للتو في يومية الأمم المتحدة تحت وصلة البيانات الإلكترونية لهذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نتخذ القرارات بشأن مشروع القرار A/75/L.8، ومشاريع التعديلات الواردة في الوثيقتين A/75/L.12 و A/75/L.13 والتعديل الشفوي المقترح من جانب الولايات المتحدة، ستستمع الجمعية العامة إلى الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار، ومشروع التعديلات و/أو التعديلات الشفوية المقترحة، في بيان واحد.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): مع استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الصعيد العالمي، حيث أبلغ عن أكثر من ٤٨ مليون حالة إصابة، وحتى اليوم، ٢٣٢ ٠٠٠ حالة وفاة، فإن استجابة المجتمع الدولي الفورية والكافية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى. والجمعية العامة في وضع فريد وتحمل مسؤولية التصدي للتهديد المتعدد الأبعاد الذي تشكله الجائحة.

وقد طرحت مبادرة الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في ١٣ أيار/مايو

وكالة من وكالات الأمم المتحدة فوق غيرها تتعارض مع النهج الجماعي والمتضافر الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

إن الجائحة ليست اختبارا للنظام المتعدد الأطراف فحسب؛ لكنّها أيضا اختبار لمنظومة الأمم المتحدة قاطبة. ونشجع جميع الأعضاء على التصويت مؤيدين لهذا التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/75/L.8، ومشروع التعديلين الواردين في A/75/L.12 و A/75/L.13 والتعديل الشفوي المقترح. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يُقدم هذا البيان في سياق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على أنه لا توصي أية لجنة الجمعية العامة باعتماد أي مشروع قرار ينطوي على نفقات ما لم يكن مشفوعا بتقدير للنفقات معد من الأمين العام. ولا تصوت الجمعية العامة على أي مشروع قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تُتاح للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) فرصة تبيان أثر مشروع القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة.

وبموجب أحكام الفقرتين ١ و ١٠ من مشروع القرار A/75/L.8، الذي تم تصحيحه وتحميله تقنيا على نظام الوثائق الرسمية، تقرر الجمعية العامة أن تُنظّم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩ على مدى يومين، هما ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ٢١/٠٠، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك؛ وتقرر أن تُعقد الدورة الاستثنائية في حدود الموارد المتاحة.

ولتنفيذ الفقرة ١ من مشروع القرار A/75/L.8، سيتعين على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تكبد نفقات إضافية

هو الحال في عام ١٩٧٤، عندما جرى عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة، بشأن المواد الخام والتنمية، بمبادرة من حركة عدم الانحياز.

ومن الواضح أن الهدف الوحيد من التعديل هو تسييس الحالة، والاستبعاد الكامل لتمثيل حركة عدم الانحياز في الجزء الافتتاحي من الدورة الاستثنائية، وتقويض سلامة مشروع القرار، وتحدي التوازن الدقيق الذي تحقق نتيجة للمفاوضات الشاملة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال جميع الجولات الست من المفاوضات التي أجريت بشأن مشروع القرار المتعلق بالطرائق، لم يثر وفد واحد، باستثناء أرمينيا، تساؤلات بشأن مشاركة رئيس حركة بلدان عدم الانحياز في الجزء الافتتاحي من الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون. وقد أظهر ذلك الفهم العام المشترك - ونحن نرى ذلك اتفاقاً - فيما يتعلق بضرورة قيام رئيس حركة عدم الانحياز بمخاطبة الجمعية العامة في الجزء الافتتاحي بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة عدم الانحياز، وهي صاحبة المبادرة لعقد هذه الدورة الاستثنائية تحديداً. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح تماماً أن حركة عدم الانحياز ومنظمة الصحة العالمية ليستا بديلين عن بعضهما البعض.

وبالنظر إلى كل ما ذكرته، يطلب وفد بلدنا إجراء تصويت مسجل ويدعو الدول الأعضاء إلى التصويت بـ "لا"، وبذلك رفض التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.12.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للإعراب عن آراء وفد بلدي بشأن التعديل المطروح على مشروع القرار A/75/L.8، الوارد في الوثيقة A/75/L.12.

تم تقديم الاقتراح الداعي إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) نيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز وحظي بتأييد أغلبية الدول الأعضاء للأمم المتحدة. وفي أعقاب الأزمات الصحية والاقتصادية غير المسبوقة التي نجمت عن الجائحة،

نيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وقد أيدت هذه المبادرة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المطلوب في النظام الداخلي للجمعية العامة، وعقدت الدورة في ١٠ تموز/يوليه.

وفي ظل حالة الطوارئ الاستثنائية الراهنة، من الأهمية بمكان تعزيز التضامن والتعاون وتعددية الأطراف وإبراز المركز الهام لمنظومة الأمم المتحدة. ويخدم طلب عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تلك الأهداف من خلال إتاحة الفرصة لإجراء مناقشات مفتوحة وشفافة فيما بين الدول الأعضاء والدول التي لها مركز مراقبة والمراقبين ووكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة.

وخلال الجولات الست من المشاورات غير الرسمية، جرى التفاوض على مشروع القرار A/75/L.8 بطريقة مفتوحة وشفافة مجدية. والغرض من مشروع القرار هو البت في طرائق الدورة الاستثنائية، بما في ذلك نطاقها وشكلها وتاريخها ونتيجتها المحتملة.

إن التعديل الذي أدخله وفد أرمينيا على الفقرة ٣ (ب) من مشروع القرار، الوارد في الوثيقة A/75/L.12، يتألف من عنصرين. الأول هو حذف العبارة الأصلية "رئيس حركة بلدان عدم الانحياز" وإدخال العبارة الجديدة "رئيس منظمة الصحة العالمية". ومن الواضح أن هذا التعديل ليس دليلاً على الاهتمام بمنظمة الصحة العالمية.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية ينعكس على النحو الواجب في مشروع القرار المعروض علينا، وسيقود رئيس المنظمة عرضاً خاصاً وجلسة تحاور خلال الدورة الاستثنائية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ (أ) <٣> من مشروع القرار.

وعلاوة على ذلك، تستند مشاركة رئيس حركة عدم الانحياز في الجزء الافتتاحي إلى الممارسات السابقة. وكان هذا

التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثلة الولايات المتحدة، الواحد تلو الآخر.

نتقل أولاً إلى مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.12. تُطلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أرمينيا، قبرص

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، كابو فيردي، كندا، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، تايلند، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، شيلي، الصين، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور،

يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على عقد الدورة الاستثنائية بوصفها دليلاً عملياً على التضامن والتعاون وتعددية الأطراف على الصعيد الدولي، فضلاً عن إنفاذ الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي للآثار المتعددة الأبعاد للجائحة.

وقد جرى التفاوض على مشروع القرار A/75/L.8 المعنون "دورة استثنائية تعقدها الجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، خلال جولات متعددة من المشاورات بطريقة منفتحة وشفافة وبناءة. وهو يشير، في جملة أمور، إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الهام الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الذي قام به الميسران المشاركان، السفير علييف ممثل أذربيجان والسفيرة بليس ممثلة كندا، في صياغة النص من خلال المشاورات والمشاركة مع الدول الأعضاء بطريقة شاملة وشفافة.

ويمثل النص المعروض علينا أوسع اتفاق فيما بين الدول الأعضاء بشأن طرائق الدورة الاستثنائية، بما في ذلك نطاقها وشكلها وموعدها ونتائجها، ونجح في تحقيق توازن بعد عدة جولات من المفاوضات. والتعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.12 لا يجسد العناصر الأساسية التي كانت مصدر خلاف فيما بين العديد من الدول الأعضاء خلال ست جولات من المشاورات بشأن مشروع القرار، ولا سيما الاعتراف بدور حركة عدم الانحياز في طرح هذا الاقتراح. ولذلك فإننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير

تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/75/L.8، وفقاً للمادة 90 من النظام الداخلي، ستبت الجمعية أولاً في مشروع التعديلات الواردين في الوثيقتين A/75/L.12 و A/75/L.13، وفي

الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، ألمانيا، اليونان، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، كوت ديفوار، غانا، غواتيمالا، هندوراس، بنما، بابوا غينيا الجديدة، سان تومي وبرينسيبي، سنغافورة، جزر سليمان، توغو

رُفض مشروع التعديل بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا توغو ونيبال الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في التعديل الشفوي الذي اقترحتته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاوس، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

رُفض مشروع التعديل A/75/L.12 لحصوله على صوتين، مقابل ٧٤ صوتا، وامتناع ٦٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا تركمانستان ونيبال الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين؛ وأبلغ وفدا النمسا وإستونيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.13.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية

ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زبابوي

الممتنعون عن التصويت:

بوتسوانا، البرازيل، غانا، غواتيمالا، بابوا غينيا الجديدة، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون

رُفض التعديل الشفوي بأغلبية ١٢٥ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد نيبال الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا لمشروع القرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لم يتم اعتماد مشروع التعديلات الواردة في الوثيقة A/75/L.12 و A/75/L.13 والتعديل الشفوي الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا سنشرع في البت في مشروع القرار A/75/L.8 المعنون "دورة استثنائية تعقدها الجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي يرغب في الإدلاء ببيان.

السيد فرغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد اضطلعت منظمة الصحة العالمية في رأينا بدور رئيسي في معالجة عواقب الجائحة، ونرى أن طريقة تجسيد تلك الحقيقة في النص الذي وزعتموه، سيدي الرئيس، تعكس الواقع بدقة. ولذلك فإننا لا نوافق على الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل نص مشروع القرار A/75/L.8، الذي تم الاتفاق عليه في ظروف بالغة الصعوبة وهو يحافظ على توازن هش للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

كوت ديفوار، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا،

المؤيدون:

الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا
البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي
الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/75/L.8 بأغلبية ١٥٠ صوتاً مقابل
لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٧٥/٤).
[بعد ذلك، أبلغ وفدا بوتسوانا ونيبال الأمانة العامة بأنهما
كانا نيوان التصويت معارضين].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة
للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود
بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي
بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غوبل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن
أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويحظى تعليق التصويت هذا بتأييد البلدان المرشحة لعضوية
الاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وبلد
عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية
الاتحاد البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
ليختنشتاين، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً
عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نرحب باتخاذ القرار ٧٥/٤ اليوم، بشأن طرائق الدورة
الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة
مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونود أن نشكر رئيس
الجمعية العامة والميسرين المشاركين، أذربيجان وكندا، على كل
ما بذلوه من جهود.

لقد كان الاتفاق على طرائق الدورة الاستثنائية للجمعية
العامة اليوم أمراً ضرورياً حتى تتمكن من الشروع في عقد الدورة

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا،
أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا،
بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك،
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا
فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون،
كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا،
كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي،
الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،
إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا،
ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا،
هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية
إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن،
كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين،
ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف،
مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل
الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا،
نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج،
عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي،
بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا،
جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو،
سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال،
صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر
سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان،
سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية،
طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،
تركيا، تركمانستان، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية
المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

وقد أثار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب وفود أخرى، شواغل بشأن الكيفية التي جرى سابقا إساءة استخدام الأحكام المتعلقة بعدم الاعتراض. وأود أن أكون واضحا: نحن لا ننكر الحق في الاعتراض في حد ذاته، ولكننا نرى أنه لا يمكن ممارسته بطريقة تعسفية. ويجب تقديم أسباب ملموسة للاعتراض على مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناقشاتنا. ولذلك، فإننا لا نزال نصر على اتباع نهج أفضل. وبالنسبة لنا، فإن القرار النهائي بشأن قائمة منظمات المجتمع المدني يجب أن تتخذه الجمعية العامة نفسها، لا دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء. ومع ذلك، أود، سيدي الرئيس، أن أضيف أيضا بأننا نثق ثقة تامة بأنكم ستفعلون ما في وسعكم لضمان استخدام الدول الأعضاء لحقها في الاعتراض بحسن نية وبشفافية كاملة.

أخيرا، نود أن نؤكد أهمية المشاركة المتساوية لجميع المشاركين طوال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وكنا نفضل أن تقتصر البيانات التي يُدلى بها في الجزء الافتتاحي للدورة على تلك التي تدلي بها مؤسسات الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الأكثر صلة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المناسبة.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أننا ما زلنا نعتبر أنه كان من الضروري إدراج إشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) المتخذ بالإجماع في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠، في مشروع القرار المعروض علينا.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

تشكركم المملكة المتحدة، سيدي الرئيس، والميسرين المشاركين، أذربيجان وكندا، على العمل المنجز فيما يتعلق بهذا القرار بشأن الطرائق خلال الشهرين الماضيين.

صوتت المملكة المتحدة، مؤيدة للقرار ٤/٧٥ ونعتقد أنه يجب علينا الآن أن نوجه انتباهنا إلى ما يمكن أن تحققه

يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. وبالنظر إلى الأثر العالمي لكوفيد-١٩، الذي يؤثر على جميع مواطنينا، فإننا بحاجة إلى استجابة موحدة وشاملة للجميع من الجمعية العامة، مع التشديد على الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في التصدي للجائحة وعواقبها المباشرة، وأيضا في التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك التعاون الدولي في مواجهة هذه التهديدات العالمية. ونريد أن تسهم الدورة الاستثنائية في هذا المسعى.

ولهذا السبب، نرحب ترحيبا حارا بتركيز جلسة الحوار على جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة للتصدي للجائحة كوفيد-١٩. وكما فعلنا طوال المفاوضات، فإننا نصر على إدراج البعد المتعلق بحقوق الإنسان والبعد الإنساني في هذه المناقشة، ومن هنا تأتي أهمية مشاركة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جلسة الحوار. وهذا أمر ضروري بالنسبة لنا.

أود أن أنتقل إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في هذه الدورة الاستثنائية، الأمر الذي يمثل أولوية عليا أخرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد شدّدنا خلال هذه المفاوضات على أنه من دون المساهمة الكاملة للمجتمع المدني، لا يمكن تحقيق أهدافنا في جهود مكافحة كوفيد-١٩. إن مشاركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب، ندعو إلى مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها المجتمع المدني، مشاركة كاملة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أثناء المناقشة العامة وفي جلسة الحوار على السواء.

وعلاوة على ذلك، فإن أي اعتراضات على المنظمات الجاري إدراجها في القائمة يجب أن تكون شفافة وأن تُشرح شرحاً جيداً. ويؤسفنا أنه على الرغم من مرونتنا ومحاولاتنا تقديم مقترحات بصيغ مختلفة، ما زال لدينا نص مبهم يفتقر إلى الشفافية والمساءلة.

حاسما في مكافحة كوفيد-١٩. وعلينا أن نضمن إدراج أصواتها في المناقشات الهامة بشأن استجابة الأمم المتحدة للجائحة ومنع جهود من يرغبون في إسكاتها.

السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أيدت روسيا مبادرة رئيس حركة بلدان عدم الانحياز بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لإجراء مناقشة مركزة من أجل تعزيز الجهود المشتركة للمجتمع الدولي لمكافحة الآثار السلبية لتفشي هذا المرض الخطير. واسترشادا بذلك، صوت وفد بلدي مؤيدا لاعتماد القرار ٤/٧٥.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبة أملنا لأن عملية التفاوض بشأن مشروع الوثيقة في المرحلة النهائية لم تكن شفافة أو متوازنة بما فيه الكفاية. ونلاحظ أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لن يتمكن من التكلم في افتتاح المناقشة العامة للدورة الاستثنائية لأسباب ذات طابع سياسي، وذلك على الرغم من تأييد الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء لذلك. ومن المؤسف أيضاً تغيير الصياغة المتفق عليها سابقاً بشأن دور منظمة الصحة العالمية في مكافحة جائحة فيروس كورونا. ونعارض بوجه عام تسييس الدورة الاستثنائية، التي يفترض أن تساعد على تكتيف التعاون الدولي لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ وعواقبها.

ونحن مقتنعون بأن تغيير الأحكام المتعلقة بمشاركة مراقبين عن المنظمات غير الحكومية، التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الدورة الاستثنائية أمرٌ غير مبرر. ونشدد على أننا هنا لا نتكلم عن تجاهل المساهمة المفيدة والهامة لممثلي المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة؛ فلا أحد لديه أي شك في ذلك. كما أن الأمر لا يتعلق بانعدام الشفافية في اختيار المنظمات غير الحكومية التي تشارك فعلا، على الرغم من أن مبادئ إعداد تلك القوائم مبهمه. بل إن الأمر يتعلق

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فلا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يؤثر علينا جميعا، ومن المهم أن تجتمع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون لمناقشة جهود التنسيق الرامية إلى معالجة أثر هذه الجائحة.

ومع ذلك، وبالرغم من مشاركة المملكة المتحدة الوثيقة في عملية التفاوض، فقد شعرت بخيبة أمل لأن النص لم يعالج شواغلنا بشأن الصياغة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني. وكما هو وارد في رسالتنا المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ والموجهة إليكم، سيدي الرئيس، لا تتضمن هذه الصياغة الشفافية التي طلبناها مقابل قبول الإشارة إلى الحكم المتعلق بعدم الاعتراض. بل على العكس من ذلك، تمهد هذه الصياغة الطريق لإساءة استخدام حكم عدم الاعتراض، حيث لا يتعين على الدول الأعضاء تقديم أساس ملموس لاعتراضاتها.

وقد شهدنا ذلك عددا من المرات، حيث وُضعت حواجز تعسفية أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية في مناسبات الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس، لقد قلت إنكم ستشركون المجتمع المدني بطريقة مجدية، بحيث يتسنى الاستماع إلى مجموعة متنوعة من الآراء في قاعة الجمعية العامة. والمملكة المتحدة تؤيدكم بشكل كامل في هذا المسعى. ولكن المشاركة المجدية تتطلب صياغة موسعة بشأن مشاركة المجتمع المدني في القرارات المتعلقة بالطرائق، ويجب تحويل هذا الخطاب إلى أفعال.

ولذلك، فإننا نطلب منكم، سيدي الرئيس، إعادة التأكيد التام على أن ممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين سيتمكنون من المشاركة في كلتا جلسيتي هذه الدورة الاستثنائية بشأن كوفيد-١٩. كما نطالبكم بضمان عدم إساءة استخدام حق الاعتراض من قبل الدول الأعضاء. ويجب أن نتذكر أن منظمات المجتمع المدني قد أدّت ولا تزال تؤدي دورا

التي لها مركز المراقب. واستبعادها سيكون خطوة إلى الوراء. ويجب أن تضم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة جميع الوفود بموجب مبدأ المساواة القانونية الذي ينظم الدورات العادية. وبالتالي، تعتقد المكسيك أن هذه الممارسة ينبغي أن تظل قائمة.

بيد أن المكسيك تود أن توضح أنه من المهم أن ندرج أيضا في المستقبل المراقبين لدى الجمعية العامة الذين لا يتمتعون بالطابع القانوني للدولة من أجل أن نكون أكثر شمولاً من حيث مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين.

ولا ينبغي في أي حال من الأحوال تفسير امتناع المكسيك عن التصويت على مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.13 المقدم من أرمينيا، على أنه اعتراض على مشاركة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. بل على العكس من ذلك، فقد أعلنت المكسيك مرارا وتكرارا أثناء المشاورات أنها تؤيد مشاركته. ونعتقد أن مشاركته هامة في افتتاح الدورة، لأنه سيكون من غير المنطقي أن تغيب الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن الاستجابات الفعالة للتحديات الصحية العالمية، عن دورة استثنائية من هذا القبيل.

غير أن مشروع التعديل المقدم يغفل ذكر مشاركة رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، بدلا من مجرد إضافة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وذلك يتعارض مع الروح التي سادت المشاورات. كما ينبغي أن تكون مشاركة الداعين إلى عقد الجلسة في افتتاحها متماشية مع الممارسة التي تتبعها الجمعية. ونأسف لأنه لم يكن من الممكن إدراج كليهما.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنجليزية): أود أن أشكر أذربيجان وكندا على قيادتهما المقتردة في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن طرائق عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

بعدد من الوفود التي تستخدم موضوع جائحة كوفيد-19 لفرض تغييرات في أساليب العمل، التي صيغت على مدى سنوات عديدة والتي اعتمدت بالإجماع قبل خمسة أشهر، على الجمعية العامة.

ويجري ذلك في إطار سياسة أوسع نطاقا لتقويض دور الوفود الوطنية في عمل المنظمات الحكومية الدولية. ولذلك، فإننا مضطرون إلى أن ننأى بأنفسنا عن الصياغة الحالية للحاشية ٢ من القرار. ونشدد على أننا لا نرى أن ذلك يشكل سابقة للأعمال اللاحقة للجمعية العامة أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونحن على ثقة بأن المناقشات المثمرة خلال الدورة الاستثنائية، التي نعتزم المشاركة فيها بصورة بناءة، ستساعد العالم على التصدي لجائحة كوفيد-19 في أقرب وقت ممكن.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنجليزية): تؤثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الناس والبلدان في جميع أنحاء العالم، وينتج عنها أثر مدمر علينا جميعا. ولذلك، من المناسب أن تعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتأسف إسرائيل لأنها اضطرت إلى الامتناع عن التصويت اليوم على القرار بشأن الطرائق (القرار ٤/٧٥). وقد كنا نفضل التصويت مؤيدين للقرار، ولكننا لم نتمكن من ذلك بسبب الضغط السياسي الذي حال دون استخدام صيغة المشاركة المتفق عليها. ولذلك، فإننا ننأى بأنفسنا عن الفقرتين ٣ (ج) و ٤ (أ) من المنطوق.

السيد سانديوال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت المكسيك معارضة للتعديل الذي قدمه ممثل إسرائيل لتعديل العبارة الواردة في الفقرتين ٣ (ج) و ٤ (أ) من المنطوق المتعلقين بالدول التي لها مركز المراقب. إن القرارات بشأن الطرائق للدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة، أي الدورة التي عقدت في عام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، شملت الدول

نفسه، لا يمكننا أن نقبل الصيغة الجديدة بشأن منظمة الصحة العالمية التي اقترحتها أرمينيا في الفقرة ٣ (ب) من المنطوق، وصوتنا معارضين لها.

وعلى الرغم من ذلك، أكدت الولايات المتحدة طوال المفاوضات بشأن القرار، على الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات التي ليس لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مشاركتها في الدورة الاستثنائية. إن الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في استجابتنا الجماعية لجائحة كوفيد-١٩ العالمية هو دور أساسي وقيم جدا. ويجب أن تكون عملية قبول هذه المنظمات للمشاركة شفافة تماما.

ونكرر الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء استخدام أساس مبدأ عدم الاعتراض في الفقرة ٣ (هـ) من المنطوق، الذي استخدم للأسف لمنع مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها. ومن الهام أن نستعيد النهج الذي يوازن بصورة مناسبة بين الدور القيادي لرئيس الجمعية العامة والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء، وسيساعدنا على التحرك نحو مزيد من الشفافية وإمكانية التنبؤ والشمولية.

وقد اقترح الميسران المشاركان صيغة توفيقية تلزم الدول الأعضاء ببساطة بإعلام مكتب رئيس الجمعية العامة بالأسس الملموسة للاعتراضات التي قد تكون لديهم على مشاركة منظمات المجتمع المدني في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها. وإذا كانت هناك اعتراضات على إدماج أصوات المجتمع المدني في المناقشات التي تجري طوال مراحل التخطيط لعمليات الأمم المتحدة الهامة، فلا ينبغي أن تكون هذه الاعتراضات سرية. وينبغي أن يكون هذا هو الحد الأدنى الذي نقدمه لشركائنا الهامين. وينبغي أن نواصل جهودنا لوضع وصقل إجراءات واضحة وشفافة لتيسير المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة وعملياتها الرفيعة المستوى.

وفي الوقت الذي نسعى فيه جاهدين لدحر كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الجائحة الكارثية مرة أخرى. وقد شاركت الولايات المتحدة بصورة بناءة طوال المفاوضات وأبدت أقصى درجات المرونة بشأن العديد من المسائل ذات الاهتمام. وكنا على استعداد لقبول النص التوفيقى للميسرين المشاركين، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في الدورة الاستثنائية، والإشارة إلى دور منظمة الصحة العالمية في النص المتعلق بالطرائق.

وقد شعرنا بخيبة أمل عندما رأينا أن الإشارة إلى تلك المسائل وغيرها من المسائل في الصيغة النهائية للنص لم تُدرج في الصيغة التوفيقية التي وضعها الميسرون المشاركون بعناية. ولهذا السبب، اعترضنا على صيغة النص المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وطلبنا إلى رئيس الجمعية العامة أن يأخذ مقترحاتنا في الاعتبار في صيغة منقحة من شأنها أن تتيح للدورة الاستثنائية الحصول على أكبر دعم ممكن من الدول الأعضاء. وقد بعثنا رسالة إضافية إلى رئيس الجمعية العامة تم تجاهلها أيضا، وللأسف لم تتم معالجة تلك الشواغل. إن إدخال صيغة جديدة لم يتم التوصل إليها من خلال العمليات العادية وأساليب المفاوضات الشفافة يقوّض دور الميسرين المشاركين، بل ويضعف نزاهة عملية التفاوض من جانب الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، نأسف لعدم تمكن الولايات المتحدة من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٤/٧٥.

والولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الفقرة الرابعة من الديباجة بسبب الإشارة إلى منظمة الصحة العالمية. ويجب أن تتضمن استجابتنا للجائحة العالمية نَحْجا يشمل الأمم المتحدة بأكملها ويعترف بالدور الهام الذي يضطلع به العديد من وكالات الأمم المتحدة في معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للجائحة. ولذلك لا تقبل الولايات المتحدة الصيغة التي ترفع من دور إحدى وكالات الأمم المتحدة فوق غيرها. وللسبب

الاضطلاع بتدابير تؤدي إلى نتيجة محددة تعالج الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-١٩.

وفي ضوء ما تقدم، يعرب وفد بلدي عن قلقه المستمر في ما يتعلق بالفقرة ٨ من النص. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه إذا كان سيجري بذل جهد على هذا النطاق استجابة للجائحة كوفيد-١٩، فيجب أن يتم ذلك بهدف تحقيق نتيجة ملموسة تواءم بين الجهود المتعددة الأطراف وعمليات المتابعة ذات الصلة التي تكافح الجائحة وتساعدنا على التعافي منها. ولهذا السبب، أعرب وفد بلدي خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات، عن تأييده التام لمقترح المكسيك البديل، مع الأخذ في الحسبان أن الموجز العملي أكثر انسجاماً مع الموقف الذي اتخذناه منذ بداية هذه العملية الهامة.

وأخيراً، نؤكد مجدداً على أهمية مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في هذه الدورة الاستثنائية بما في ذلك الجهات العاملة في المجال العلمي، بشكل جماعي، مما سيتيح لنا إيجاد حل شامل لمواجهة المصاعب الناجمة عن الجائحة والتغلب عليها.

السيد فيايو كاروليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
يأخذ وفد بلدي الكلمة لتعليق تصويته على مشروع التعديل A/75/L.12 وعلى القرار ٧٥/٤ ككل.

خلال المشاورات غير الرسمية، أيدت إكوادور إشراف المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في الجزء الافتتاحي للدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ونأسف لأن القرار ٧٥/٤، الذي اعتمده تواءم، لا يتضمن ذلك الحكم. ومع ذلك يود وفد بلدي أن يسجل تأييده لتلك النقطة في محضر هذه الجلسة.

وعلاوة على ذلك، صوتت إكوادور، بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز، معارضة لمشروع التعديل الوارد في الوثيقة

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أخذت الكلمة لأعلن التصويت بشأن مشروع التعديل الذي قدمته أرمينيا (A/75/L.12) ولا سيما بخصوص القرار ٧٥/٤، بشأن الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). تود السلفادور في البداية أن تسجل تنويعنا بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية، ولا سيما في سياق يمثل تحدياً كبيراً لجميع البلدان، كما هو الحال بالنسبة لمكافحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، امتنعنا عن التصويت على التعديل المقدم على الفقرة ٣ (ب) من المنطوق، نظراً لأننا نعتقد أن مشاركة رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ينبغي أن تكون مضمونة في ضوء دوره القيادي في الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ومن الناحية المثالية، كانت السلفادور تفضل أن تشمل مشاركة كل من رئيس الحركة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، دون الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن مشاركة أحدهما بدلاً من الآخر.

وفيما يتعلق بالقرار ٧٥/٤، الذي اتخذناه للتو، تدرك السلفادور أهمية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لا سيما بالنظر إلى أن هذه الظاهرة غير المسبوقة تتطلب اتخاذ تدابير أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي وتعزيز تعددية الأطراف لتحقيق تلك الغاية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يعتقد وفد بلدي أن القرار يكتسي أهمية بالغة، وقد شارك بهمة في عملية التفاوض التي أفضت إلى اعتماده.

تأمل جمهورية السلفادور، كما أوضحنا في بياناتنا السابقة، أن يسفر عقد الدورة الاستثنائية عن نتيجة ملموسة باتباع نهج عملي المنحى، مما يوضح مدى قدرة منظومة الأمم المتحدة ودورها الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على

كما أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار. كما أشكر الأمانة العامة على جهودها في وقت تسوده قيودا مالية على دعم الدول الأعضاء في رغبتها في المضي قدما في هذه الدورة الاستثنائية الهامة. بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهاؤ الحرب العالمية الثانية

مشروع القرار (A/75/L.4)

مشروعا التعديليين (A/75/L.6 و A/75/L.10)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/75/L.4.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتشرف بأن آخذ الكلمة لعرض مشروع القرار A/75/L.4 باسم الدول التالية المشاركة في تقديمه: أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، بنن، بوروندي، جمهورية بيلاروس، تركمانستان، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سنغافورة، السودان، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، غينيا الاستوائية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، فيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، ماليزيا، مصر، منغوليا، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، وبلدي الاتحاد الروسي.

إن الدورة السابقة والدورة الحالية للجمعية العامة ترتبطان ارتباطا مباشرا بذكرين سنويتين عظيمين: الذكران السنويتان

A/75/L.12 لأنه استبعد مشاركة رئيس حركة عدم الانحياز في الجزء الافتتاحي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي اضطلعت به حركة عدم الانحياز والبلدان الأعضاء فيها، بما فيها إكوادور، في عقد الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن (كوفيد-١٩). ولهذا السبب أيضا صوتت إكوادور اليوم مؤيدة القرار ٤/٧٥ ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت. كما استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

لقد اتخذت الجمعية العامة للتو قرارا بالمضي قدما في عقد دورة استثنائية بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بعد أربعة أسابيع من الآن (القرار ٤/٧٥). ولم يسبق لنا من قبل عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن أي جائحة، ولكن منذ تأسيس المنظمة قبل ٧٥ عاما، لم تحدث قط جائحة مدمرة وبعيدة الأثر مثل (كوفيد-١٩)، فقد أضرت بكل بلد من بلداننا واقتصاداتنا.

إنني أدرك أنه لا تزال هناك آراء مختلفة فيما بين الأعضاء بشأن بعض المسائل والمبادئ، والعديد منها قائم منذ أمد بعيد، في هذه القاعة. ولكن ينبغي ألا نغفل عن الصورة الكاملة من أجل التفاصيل. وإنني أشجع الأعضاء - بل أناشدهم في الواقع - على تنحية هذه الخلافات جانبا، والتكاتف، والإسهام في نجاح الدورة الاستثنائية. والشعوب التي تمثلها الوفود لا تتوقع أقل من ذلك. فلنغتنم هذه الفرصة لتحقيق نتائج من أجلهم، وبهذه العملية نبرهن من خلال أقوالنا وأفعالنا على أن تعددية الأطراف ضرورية لمواجهة هذا الفيروس والتغلب عليه.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لممثل أذربيجان، السيد يشار ت. علييف، وممثلة كندا، السيدة لويز بليس، ميسري المشاورات غير الرسمية، اللذين أبديا قدرة وصبرا كبيرين في إجراء المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار ٤/٧٥.

ولذلك يمكن أن يُدرج في نص A/75/L.4 بدون تصويت على سبيل التعديل الشفوي.

ونعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه البناء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا لتعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6.

السيدة هيوستن (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أود أن أعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6. إننا نؤيد بقوة هدف مشروع القرار A/75/L.4، وهو إحياء ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية بعقد جلسة رسمية خاصة في الجمعية العامة. ومع ذلك يساورنا قلق بالغ لأن مشروع القرار، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الماضي، قد تم تسييسه هذا العام من خلال إدخال صيغة جديدة غير تفاوضية وخلافية في الفقرة الخامسة من الديباجة. وهذه الصيغة شديدة الحساسية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، حيث تسببت الحرب العالمية الثانية في انقسامات مؤلمة في أوروبا وخارجها.

ومنذ بداية المفاوضات بشأن مشروع القرار، شاركنا بصورة بناءة ولكن تم تجاهل دعواتنا لمعالجة هذه المسألة، ولم يكن القائمون على الصياغة راغبين في الدخول في مشاورات شفافة أو إيجاد حل وسط. ولهذا الأسباب، اضطررنا إلى عرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6، الذي من شأنه، في حالة اعتماده، أن يحذف الفقرة الخامسة من الديباجة ويعيد النص إلى شكله المتفق عليه في عام ٢٠١٥، وهو الشكل الذي تم اعتماده بتوافق الآراء في الدورة السبعين للجمعية العامة (القرار ٦٩/٢٦٧).

وسنصوت مؤيدين لمشروع التعديل هذا، ونرجو من الدول الأعضاء دعمنا والتصويت مؤيدة للقرار A/75/L.6 من أجل تجنب حدوث انقسامات كبيرة في الجمعية العامة بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة. وهذان تاريخان يوحدانا جميعاً

وقد ظهر مصطلح "الأمم المتحدة" في حد ذاته خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. إن إنشاء المنظمة واعتماد ميثاق الأمم المتحدة قد جسدا قانونا الانتصار على النازية. وهذه الحرب، التي لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها وضراوتها، كانت مأساة هائلة لشعوب العالم بأسره. وتم تفادي التهديد الذي تعرضت له المبادئ الأساسية للحضارة على حساب الجهود المشتركة الهائلة والخسائر الفادحة.

ليس من حقنا أن ننسى التاريخ. ومن واجبنا أن نكرم ذكرى ضحايا تلك الحرب. ومشروع القرار الذي يعرضه المشاركون في تقديمه والوارد في الوثيقة A/75/L.4 ينص بصفة خاصة على عقد جلسة رسمية خاصة للجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر. وفي الماضي، عقدت الجمعية العامة هذه الجلسة كل خمس سنوات عشية يوم النصر، في أيار/مايو. لكن الجائحة غيرت خططنا هذا العام للأسف. وندعو إلى اعتماد مشروع القرار هذا وعقد اجتماع رسمي لتكريم عظمة الملايين من الضحايا الأبرياء وإحياء ذكراهم، بمن فيهم ضحايا مختلف نظريات التفوق العرقي أو الإثني وجرائم الحرب البشعة والجرائم ضد الإنسانية. ونود أيضا أن نحيي ذكرى الذين قاتلوا من أجلنا.

وقد قدم تعديلات على مشروع القرار (A/75/L.6 و A/75/L.10). وسأدعو إلى التصويت على أحد هذين التعديلات (A/75/L.10) وسأطلب الكلمة مرة ثانية بعد عرض مشروع التعديل على الفقرة الخامسة من الديباجة (A/75/L.6)، الذي قدمته مجموعة من البلدان.

أما بالنسبة لمشروع تعديل الفقرة الثانية من الديباجة (A/75/L.10)، الذي اقترحتة الولايات المتحدة، فإنني أتشرف بأن أبلغكم، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/75/L.4، بأن صيغة مشروع التعديل مقبولة لتُدرج في مشروع القرار الرئيسي.

السيدة بليس (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهاج الحرب العالمية الثانية".

فيما يتعلق بالبت في مشروع القرار A/75/L.4 والتعديلات المقترحة، تؤيد كندا إحياء هذه الذكرى بطريقة توافقية، على غرار الصياغة المتفق عليها في عام ٢٠١٥، وهي آخر مرة أحييت فيها الجمعية العامة ذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية (القرار ٢٦٧/٦٩). وننضم إلى الدول الأعضاء في تقديم مشروع تعديلات لتحقيق هذه الغاية.

فقد حارب أكثر من مليون كندي في الحرب العالمية الثانية، وحاد ٤٥ ٠٠٠ منهم بجياهم وأصيب ٥٥ ٠٠٠ آخرون بجروح. ونحن نكرم تضحياتهم اليوم، كما سنكرم يوم المحاربين القدامى ويوم الذكرى.

لقد بدأت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ لوقف العدوان والتوسع الذي هدد أوروبا والعالم بأسره. ولكن مع اتساع نطاق النزاع وإطالة أمده، وقع فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل على ميثاق الأطلسي قبالة ساحل نيوفاوندلاند، الذي أصبح الآن جزءا من كندا، والتزما بمبادئ من قبيل سيادة القانون والحق في تقرير المصير. وقد وقع على ميثاق الأطلسي فيما بعد العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك كندا. وانضمت دول وشعوب بأكملها إلى الكفاح ضد العدوان والطغيان، ولكنها كانت تناضل أيضا سعيا وراء الحريات الأساسية من أجل إرساء الأسس التي سببنا عليها عالم جديد وأفضل.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، في عام ١٩٤٥، تجمع العديد من هذه البلدان في سان فرانسيسكو عازمين على بناء هذا العالم الأفضل. وقد كرسنا التزامنا بذلك في ميثاق الأمم المتحدة، وأوضحنا أن القيم المشتركة، والإيمان بحقوق الإنسان، والكرامة، والمساواة، والعدالة، واحترام الالتزامات والتقدم الاجتماعي، من شأنها أن تنير طريقنا.

السيد نغويي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء التعديل الشفوي الذي أدخله الاتحاد الروسي، تسحب الولايات المتحدة الأمريكية مشروع تعديلها المقترح (A/75/L.10). ونود أيضا أن نشكر مقدم مشروع القرار على قبوله هذا التغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أنهو إلى أن مشروع التعديل A/75/L.10 قد سُحب.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تشعر بيلاروس بخيبة الأمل لأن مجموعة من البلدان أدخلت تعديلا على مشروع القرار A/75/L.4، المعنون "الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهاج الحرب العالمية الثانية"، الوارد في الوثيقة A/75/L.6.

ويوافق عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية لانتهاج أكثر الحروب دموية وفتكا في التاريخ، وهي حرب أودت بحياة ملايين عديدة من البشر وتسببت في معاناة هائلة للبشرية جمعاء. وقد مهد هذا الحدث التاريخي الطريق لتأسيس الأمم المتحدة التي أنشئت من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الصراعات العسكرية. إن الحفاظ على ذكرى الحرب هو واجبنا المشترك وأولوية لنا جميعا. ولذلك فمن المحير محاولة عدد من البلدان أن تحذف من مشروع القرار الفقرة المتعلقة بأهمية الحفاظ على النصب التذكارية المقامة إحياء لذكرى أولئك الذين قاتلوا في تلك الحرب في صف الأمم المتحدة وعدم جواز استباحة هذه النصب بالتدنيس أو التدمير.

ونأسف لأننا بدأنا التحضير لعقد جلسة رسمية خاصة للجمعية العامة لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب بهذا التصويت غير الضروري، إذ ينص مشروع القرار A/75/L.4 على عقدها. إننا ندعو جميع البلدان إلى التصويت معارضة مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6.

نود ببساطة أن ننضم إلى ألمانيا في تأييد اقتراحها بحذف

(تكلم بالفرنسية)

الفقرة الخامسة من الديباجة الواردة في الوثيقة A/75/L.6.

كما تؤيد المملكة المتحدة بقوة الهدف من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.4. إن القصد من القرار هو، كما قال آخرون، إحياء ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية بعقد جلسة رسمية خاصة.

ومع ذلك، نردد الشواغل التي أثارها ألمانيا بشأن إضافة

صياغة ميسّسة ومثيرة للجدل في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/75/L.4.

ونشيد بالدور التاريخي لقوات الحلفاء وتضحياتهم في هزيمة النازية خلال الحرب العالمية الثانية. غير أنه ينبغي لنا الاعتراف أيضا بأن الدول الأعضاء هي التي تختار الكيفية التي تتذكر بها تاريخها الوطني وتحتفل به، بما في ذلك من خلال إقامة النصب التذكارية والحفاظ عليها، وعند الاقتضاء، نقلها أو التخلص منها. وتعتقد المملكة المتحدة أن هذه مسألة تقررها كل دولة عضو، وبالتالي فهي تتعارض مع الفقرة الخامسة من الديباجة بصيغتها الحالية.

ومنذ بداية المفاوضات بشأن هذا النص، في آذار/مارس، تعاوننا مع زملائنا من ذوي التفكير المماثل بشأن مشروع القرار هذا بشكل بناء. وقد كان هناك متسع من الوقت لمعالجة الشواغل التي أثارها وآخرون، مرارا وتكرارا. ولكن للأسف، تم تجاهل نداءاتنا، وكذلك الحل الوسط.

إن الإدراج الفظيع للفقرة الخامسة من الديباجة في الوثيقة A/75/L.4 يُثير الاستهجان بوجه خاص، ولكنه يمثل رمزاً لمشكلة أوسع نطاقاً، وهي محاولة القائمين على الصياغة استخدام هذا النص لتحريف التاريخ. وفي الواقع، أخبرنا زميلنا من الوفد الروسي للتو أنه ليس من حقنا نسيان التاريخ. حسنا، تؤكد المملكة المتحدة أنه ليس من حقنا أيضا إعادة كتابة التاريخ.

وهذه القيم معنوية بقدر ما هي عملية. فقد استرشدنا بما خلال عمليات متميزة لإنهاء الاستعمار والتحول الاقتصادي والاجتماعي على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. ولذلك كان الميثاق انتصارا، ليس للبلدان التي شاركت في النزاع فحسب، بل ولغيرها من البلدان. لقد كان الميثاق نصرا لنا جميعا، لجميع البلدان، كبيرها وصغيرها - لنا نحن شعوب الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولهذا السبب يجب أن نحترم الميثاق وندافع عنه وعن كل ما يمثله، وأن نواصل البناء حافظين روحه في قلوبنا وفي أذهاننا. وهذا صحيح الآن أكثر من أي وقت مضى. إن مرض فيروس كورونا هو أحد أكثر الأزمات العالمية تحدياً منذ الحرب العالمية الثانية، فقد ضرب الوباء في الوقت الذي كان فيه النظام العالمي والناس في جميع أنحاء العالم يواجهون بالفعل تحديات الفقر وعدم المساواة المتزايد، فضلاً عن التهديدات التي تتعرض لها حقوقهم المدنية والسياسية التي نالوها بشق الأنفس. وتميل الجائحة إلى الكشف عن هذه الاتجاهات المقلقة، بل ومفاقمتها.

ولذلك فإن التحدي الذي يواجهنا هو: مواجهة المشاكل الماثلة أمامنا بنفس الالتزام بتحقيق عالم أفضل مثل الذين تصدوا لذلك التحدي في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ - اختيار التضامن بدلا من الانعزالية، وحقوق الإنسان بدلا من القمع، والمساواة والعدالة الاجتماعية بدلا من التمييز والقومية الضيقة.

فلنتذكر جميعا التضحيات التي قدمت من أجلنا، كي نغدوا أقدر على اتخاذ الخيارات الصحيحة. ولنرتق جميعا إلى مستوى هذا التحدي معا.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

يتعذر التعقيب على العبارات القوية التي قالتها صديقتي من الوفد الكندي. وأشكرها عليها.

لي أن أشرح ذلك. اليوم في بعض البلدان الأوروبية، أُعلنت حرب شاملة على النُصب المقامة تكريماً لمن قاتلوا ضد النازية. إذ كثيراً ما يُعامل الأبطال الآن معاملة المجرمين الذين قاتلوا إلى جانب تحالف هتلر أو تعاونوا مع النازيين. وحتى قبل ١٠ أو ١٥ عاماً، لم يكن من الممكن تصور هذه الظاهرة المخزنية.

وما نسميه إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية يكتسب زخماً كارثياً ويتخذ أشكالاً قبيحة جداً. ومن المدهش والمخزن أن نرى من بين مقدمي مشروع التعديل دول قدمت شعوبها البطلة مساهمة كبيرة في هزيمة النازية. ولكن من المؤلم للغاية أن نرى جورجيا وأوكرانيا من بين المؤيدين لمشروع التعديل. فمئات الآلاف من الجورجيين والأوكرانيين ضحوا بحياتهم وهم يقاتلون في إنكار للذات كجزء من الجيش الأحمر ضد النازية. إن ذكراهم مقدسة. والفكرة وراء مشروع التعديل ليست سوى خيانة لأجدادهم الذين لقوا حتفهم في ساحات القتال. وليس بوسعي أن أصف ذلك بأي طريقة أخرى.

نحن آخر جيل سيرى الذين شاركوا في هذه الحرب على قيد الحياة. وهناك عدد قليل جداً من هؤلاء المشاركين المتبقين على قيد الحياة، وعدد أكبر منهم يموتون بمرور كل عام. لقد تكبّد الاتحاد السوفياتي أكبر الخسائر - ٢٧ مليون شخص - وقدم أكبر إسهام في الانتصار الشامل في الحرب العالمية الثانية. وحسبكم أن تتخيلوا: لا توجد عائلة واحدة في روسيا لم تفقد فرداً منها في الحرب.

ويقول المنتقدون إن روسيا تحاول حسبما يفترضون احتكار النصر، ولكن الحقيقة هي العكس تماماً. ففلق نظرة على مضمون الفقرة الخامسة من الديباجة، التي يدعو مشروع التعديل A/75/L.6 الأعضاء إلى حذفها. إنها تقول إن النصر إرث مشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإن النصب التذكارية لإحياء ذكرى الذين حاربوا النازية تشكل نصبا

ولذلك، فإننا سنصوت مؤيدين لمشروع التعديل، ونرجو من الدول الأعضاء دعمنا والتصويت مؤيدة للقرار A/75/L.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.4، بصيغته المنقحة شفويًا لإدراج مشروع التعديل A/75/L.10، والنظر في مشروع التعديل A/75/L.6. والوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار و/أو مشروع التعديل مدعوة إلى القيام بذلك في مداخلة واحدة. وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعت عن كذب إلى ممثل ألمانيا، الذي تكلم باسم مجموعة من الدول.

وتقترح ألمانيا، التي تتكلم باسم تلك المجموعة، حذف العبارة التالية من مشروع القرار A/75/L.4:

(تكلم بالإنكليزية)

”وإذ تشدد على أن النصر المحقق في الحرب العالمية الثانية إرث مشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ في هذا الصدد أهمية الحفاظ على النُصب التذكارية المقامة لإحياء لذكرى أولئك الذين قاتلوا في تلك الحرب في صف الأمم المتحدة وعدم جواز استباحة هذه النُصب بالتدنيس أو التدمير.“

(تكلم بالروسية)

لماذا تشارك مجموعة من البلدان في تقديم مشروع التعديل بصراحة وتقول بلا حجل إن هذه الصياغة غير مقبولة؟ اسمحوا

قبل أن نبدأ البت في مشروع القرار A/75/L.4، بصيغته المنقحة شفويا، وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، تبت الجمعية أولا في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6. ننتقل أولا إلى مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في مشروع القرار، انضمت النرويج ونيوزيلندا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.6.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل..

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، جورجيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، اليونان، غيانا، أيسلندا، الهند، الهند، إسرائيل، إيطاليا، ليبيا، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (دول متحدة)، موناكو، نيوزيلندا، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، الكونغو، كوبا،

تذكاريًا عالميا للبشرية جمعاء. ونحن فخورون بذلك التاريخ ونحن على استعداد لمشاركة هذا الفخر مع الجميع.

ولذلك، أدعو الجميع إلى التصويت معارضين لمشروع التعديل A/75/L.6.

السيد أوتبايف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاة الحرب العالمية الثانية، وقد كانت أكبر مأساة تشهدها شعوب العالم في القرن العشرين. فقد أودت الحرب بحياة ما يزيد على ٧٠ مليون شخص، وكان نصفهم تقريبا -٢٧ مليون شخص - من المواطنين السوفييت. لقد ضحت شعوب الاتحاد السوفياتي، بما فيها شعب قيرغيزستان، بحياتها من أجل حماية مستقبل البشرية وحضارة العالم.

وواجبنا هو الحفاظ بعناية على إرث الحقيقة بشأن أفظع الحروب في تاريخ البشرية ونقله للأجيال القادمة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر دروس الحرب العالمية الثانية وأن يعمل على تعزيز صون الذاكرة التاريخية للشعوب. إن واجبنا المشترك هو الحفاظ على الحقيقة التاريخية والذود عنها بلا هوادة وتخليد الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية وإحياء ذكرى ضحايا تلك الحرب وكل من حارب النازية والفاشية.

ومن الهام جدا إحياء ذكرى الأشخاص الذين ماتوا خلال الحرب العالمية الثانية والحفاظ على المقابر والنصب العسكرية في حالة جيدة. وفي هذا الصدد، تعارض جمهورية قيرغيزستان، إلى جانب المقدمين الآخرين لمشروع القرار A/75/L.4، التعديل الذي ينص على حذف الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار، ونناشد جميع الدول أن تؤيد موقفنا أثناء التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا وهي: إريتريا، إندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سنغافورة، السودان، سورينام، صربيا، العراق، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، فيجي، كمبوديا، كوبا، ماليزيا، مصر، منغوليا، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا،

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.4، بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.4، بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا (القرار ٧٥/٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليق

التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نود

ببساطة أن نقول في هذه المرحلة إن الجمعية تفاوضت منذ وقت طويل على القرارات التي تحيي الذكرى السنوية الهامة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي هذه الحالة، انخرطنا بشكل بناء منذ بداية العملية، مما أثار مرارا شواغلنا كما فعلت سابقا، بشأن إضافة ما اعتبرناه لغة مُسيّسة. ومع ذلك، لم يستجب القائمون على الصياغة لطلبنا.

يسرنا أن القرار ٥/٧٥ قد عدّل في نهاية المطاف بحيث

مكننا من التوصل إلى توافق في الآراء والحفاظ على الوحدة الدولية. ونتطلع إلى الاحتفال التذكاري المقرر في ١ كانون الأول/ديسمبر.

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ملديف، المكسيك، نيبال، بنما، باراغواي، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، جزر سليمان، سري لانكا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن.

اعتمد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.6 بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٤٠ صوتا، مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستشرع الجمعية العامة الآن

في البت في مشروع القرار A/75/L.4، بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/75/L.4،

منه، وتقر في الوقت نفسه بأخطاء الماضي وتتعلم كيفية التكيف مع الظروف بطريقة مختلفة. علينا أن نمضي قدماً ويجب أن نعمل معاً بطريقة أفضل بكثير، وأن نساعد على تهيئة بيئة دائمة تفضي إلى السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان وتعززها. وباختصار، يجب أن نطبق عبارة، نحن الشعوب.

وفي الوقت نفسه، تلاحظ إندونيسيا تعقد التاريخ المرتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية وتفسيراته وتصوراتها المختلفة. وفي هذا الصدد، قد يكون للبلدان وجهات نظر مختلفة حيال الأحداث والحفاظ على التاريخ القيم والدروس المستفادة منه. لقد تعلمنا معاً من ذلك الفصل الهام من تاريخنا أن علينا أن ندفع قدماً بالحلول السلمية لتسوية خلافاتنا.

من هذا المنطلق، تشدد إندونيسيا على أهمية الحوار في سد فجوة الخلافات في مداولاتنا المقبلة لحسمها، بغية التوصل إلى حل توفيقى لاعتماد النص بتوافق الآراء. وأؤكد لكم استعداد وفدنا للمشاركة البناءة مع جميع الدول الأعضاء في هذا الجزء الذي لا غنى عنه من تاريخ العالم.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن موقف وفدي بشأن القرار ٥/٧٥، الذي اتخذ للتو.

خلال الحرب العالمية الثانية، قدم الأوكرانيون تضحيات وإسهامات ضخمة في سبيل الانتصار على النازية بتحليلهم ببطولة مثالية في الكفاح من أجل تحرير ترابهم الوطني وبلدان أوروبا. ومن الواضح أيضاً أن جهود الأمم المتحدة وتضحياتها لإنهاء الحرب العالمية الثانية أرست الأساس الذي قامت عليه منظمنا قبل ٧٥ عاماً. ويفخر بلدي بأنه أحد مؤسسيها.

للأسف، فإن الموقف الحقيقي للقائمين بالصياغة نحو ميثاق الأمم المتحدة معروف جيداً. وعملية صياغة القرار ٥/٧٥، في هذه المناسبة الهامة لنا جميعاً، كانت بعيدة عن المثالية. واللغة الأولية المستخدمة في مشروع القرار، كما عرضها

السيدة غوبيل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة، وكذلك باسم البلدان التالية: ألبانيا، وأستراليا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وجورجيا، وكندا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا.

تم التفاوض لوقت وقت طويل حول القرار ٥/٧٥، بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد انخرط الاتحاد الأوروبي على نحو بناء في ذلك الأمر منذ البداية. ومع ذلك، فإن نداءاتنا لم تنل آذاناً صاغية لفترة طويلة جداً، ولم يكن المشاركون في الصياغة راغبين في تناول عناصر معينة فيه.

نعرب عن تقديرنا لكون مشروع القرار قد عدل في النهاية، على نحو مكن من اعتماده بتوافق الآراء، وبذلك تم الحفاظ على الوحدة المعتادة داخل المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الاحتفال التذكاري الذي سيقيم في ١ كانون الأول/ديسمبر.

السيد سيمومورانغ (إندونيسيا): (تكلم بالإنكليزية): تطلب إندونيسيا الكلمة لتعليل امتناعها عن التصويت على تعديل الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار السابق A/75/L.4 (القرار 75/5)، على النحو الوارد في الوثيقة A/75/L.6.

إن إندونيسيا، بوصفها من المشاركين في النص الذي قدمه الاتحاد الروسي، ما انفكت تؤيد تأييداً تاماً القرار برمته، وكما فعلنا في السنوات السابقة. ونتقاسم مع الوفود أهمية المناسبة التاريخية لنهاية الحرب العالمية الثانية، بما انطوت عليه من زخم من أجل إنشاء الأمم المتحدة، وبالتالي يحدونا الأمل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار.

إن القرار ٥/٧٥ يؤدي دوراً هاماً بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأنها تتذكر التاريخ وتعي العبر المستخلصة

بأساليبها بارتكابه نفس جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً.

السيد نغويي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن الفقرة الرابعة من الديباجة. ويتضمن القرار ٥/٧٥ إشارات إلى إنهاء الاستعمار، وهي إشارات لا علاقة لها بالموضوع قيد النظر. لكن كانت الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور في عملية إنهاء الاستعمار، فإن الولايات المتحدة ترى أن إنهاء الاستعمار جهد يحدده إقليم ما والدولة القائمة بالإدارة فيه على نحو أفضل مما تقوم به هيئة من هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وهكذا اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من تركيزها على البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٦٧ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/75/53) و (A/75/53/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر، النظر في البند ٦٧ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، عملاً بالقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وفقاً للمقرر ٥٠٦/٧٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أقدم الآن البيان المسجل سلفاً لسعادة السيدة إليزابيث تيشي - فيسليبرغر، رئيسة مجلس حقوق الإنسان.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/841).

المقدم الرئيسي، سعت بشكل صارخ إلى التلاعب بالتاريخ، وسعى إلى احتكار الانتصار على النازية، وقلّص جوهر القرار الأخير الذي اتخذ بتوافق الآراء - القرار ٢٦٧/٦٩. ولذلك، نرحب بأن الصيغة الأساسية الواردة في القرار السابق بشأن الامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة قد أعيد تضمينها في مشروع القرار في نهاية المطاف.

نقدر أيضاً تقديراً كبيراً ونؤيد بقوة اعتماد التعديل الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، والذي أوضح النص من وجهة نظر تاريخية. وعلى الرغم من أننا نعتقد أنه ينبغي ترك التاريخ للمؤرخين، أود أن أذكر أنه في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩، تم التوقيع على ميثاق مولوتوف - ريبنتروب السري. وقد حددت فيه مجالات المصالح بين النظام النازي والاتحاد السوفياتي في ظل الحكم الشيوعي وأدى ذلك إلى مزيد من الانقسام في أوروبا والذي استمر لعقود. وأدى هذا الميثاق إلى العدوان والاحتلال وإلى معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وإلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

في عام ١٩٣٩، غزا النظام النازي بولندا. وبعد أسبوعين، غزا ستالين بولندا أيضاً وتابع احتلال أجزاء من فنلندا وضم إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وأجزاء من رومانيا. إن السؤال عن سبب البدء بأكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية ومن الذي بدأ بها يظل في إطار الكلمات البلاغية الطنانة. كان لكلا النظامين الكثير من القواسم المشتركة. ولا توجد ديمقراطية ولا احترام لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى الاستبداد والعنصر الاستفزازي لشن العدوان على الدول ذات السيادة. إن الحملة على الديمقراطية في روسيا المعاصرة واعتداءاتها المستمرة ضد أوكرانيا لا تثبت إلا أن هذا الترابط لا يزال قائماً.

في الختام، أود أن أكرر أن أوكرانيا تدين جميع المحاولات المثيرة للسخرية التي قام بها الاتحاد الروسي لكي يقدم نفسه على أنه نصير لمكافحة النازية، بينما يمجد الستالينية ويقتدي

بغية الحفاظ على كرامتنا الجماعية، من الضروري لاستجاباتنا لجائحة كوفيد-١٩ أن تعزز الحماية وألا تتجاوز القيود الضرورية. والواقع أن حقوق الإنسان يمكن أن تساعد الدول على التصدي للوباء والحد من العواقب السلبية له. ويجب أن يظل دائماً تقديم الخدمات العامة في صدارة حقوق الإنسان. ويجب أن تتشكل استجابتنا للأزمة من خلال حقوق الإنسان وأن تدعم احترامها. ويجب أن تكون الاستجابات عالمية، ومفتوحة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

يجب أن يكون المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة قادرين على المشاركة وتقديم التعقيبات. وهذا أمر ضروري ليس فقط لحماية سكاننا اليوم، بل أيضاً لتحديد الفئة التي تعاني أكثر من غيرها؛ لماذا تجلّى ذلك بوضوح، وكيف يمكننا حماية هذه المجتمعات في الوقت الراهن؛ ومتى سنواجه التحدي العالمي القادم. ذلك لأن أزمة أخرى بهذا الحجم ستطل برأسها علينا، وسيتمتع علينا التصدي لها عندما تحل.

لا أحد منا في مأمن من جائحة "كوفيد-١٩" حتى نصبح جميعاً في مأمن منها. كذلك لا ينعم أحد منا بالحرية حتى نتمكن جميعاً من التمتع الكامل بالحرية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا يمكننا أن نقصر بواجباتنا نحو الأشخاص الذين نخدمهم في وقت الأزمة هذا، لا سيما عندما يكون الأمر أكثر أهمية. ويجب أن نعمل من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان إذا أردنا أن نبني المستقبل الذي نصبو إليه. ويجب على أطراف النزاع أن تيسر الوصول السريع والأمن وغير المعاق للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك إلى الفئات الأشد ضعفاً. إن تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة يجب أن يصبح عقداً للانعاش.

إن المكاسب التي حققناها بشأن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تخرج عن مسارها بسبب الجائحة. وقبل تفشي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بسعادة السيدة إليزابيث تيشي - فيسليبرغر. بيد أنه بسبب القيود الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لا يمكن للرئيسة أن تكون هنا شخصياً. غير أن الصلة بين فروع الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك لا تزال مستمرة ولا يمكن أن تخبو. لذلك نحن أمم متحدة واحدة، والعرض السنوي لتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/75/53/Add.1 و A/75/53) دليل هام على هذه الصلة. إننا نعمل جميعاً وفقاً لتصور مؤسسي المنظمة، الذين أعلنوا قبل ٧٥ عاماً في الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة،

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،"

وقد صيغت هذه الكلمات لحماية البشرية من تحديات المستقبل.

إننا إذ نتصدى إلى جائحة كوفيد-١٩، تظل هذه الكلمات ذات أهمية عميقة. وبالنسبة لجائحة "كوفيد-١٩" فهي ليست مجرد أزمة صحية. بل إنها أزمة حقوق إنسان. وفي عصر تسوده عدم المساواة، يصبح التحدي أكبر بالنسبة لأشد الناس ضعفاً في جميع أنحاء العالم. ويكشف وباء الفيروس التاجي عن جوانب عدم مساواة هيكلية وعقبات تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

لذلك، أثنى على رئيسة مجلس حقوق الإنسان على قيادتها في الإسراع في عقد مجلس حقوق الإنسان. وحقاً إن المجلس كان أول هيئة حكومية دولية تستأنف عملها وجاهاياً، وتحلى بالمرونة في الإجراءات باعتماد نموذج هجين جديد لعقد جلسات وجاهية وعن بعد. وقد مكن ذلك المجلس من عقد ثلاث دورات واجتماعات، مما مكن الأعضاء من تناول عدد كبير من القضايا المواضيعية والقُطرية، التي تتسم بأهمية حاسمة.

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن مجلس حقوق الإنسان وآلياته، فضلا عن اللجنة الثالثة، يؤدي دورا حاسما في كفالة احترام حقوق الإنسان. وما لم نَفِ بالتزاماتنا الدولية باحترام جميع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحمايتها وإعمالها، فلن يكون هناك سلام دائم، ولا مصالحة، ولا أمن، ولا استقرار، ولا تنمية ورخاء دائمين. يتطلب ضمان الأعمال الكامل لتلك الولايات موارد مالية كافية. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها. وينبغي ألا تؤثر التخفيضات في الميزانية العامة للأمم المتحدة تأثيراً غير متناسب على عمل هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

كشف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن استمرار جوانب عدم المساواة، وعدم أعمال حقوق الإنسان يؤثر سلبا على قدرتنا على الاستجابة للتحديات العالمية. شددت المفوضة السامية باشليه عند مخاطبتها للجنة الثالثة قبل ثلاثة أسابيع، على أن أي انتعاش يعجز عن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشرد يحكم علينا بمواجهة أزمات في المستقبل.

لقد ثبت أن عمل مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة خلال هذه الأوقات عامل رئيسي في اقتراح ووضع نهج شاملة لمعالجة الأزمة بفعالية للجميع. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها هذا العام، واصل مجلس حقوق الإنسان معالجة القضايا الملحة في جميع المناطق، بما في ذلك من خلال المناقشات العاجلة حول العنصرية وحالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة التنفيذ الكامل والفعال لدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان ورفد ذلك العمل بالموارد الكافية، والاتحاد على استعداد للإسهام في تنفيذ العمل من خلال مبادراته في جنيف ونيويورك وأماكن أخرى. وفي هذا الصدد، سيواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى العدالة، وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى أينما

جائحة كوفيد-19، كان عدد الفتيات في المدارس أكبر من أي وقت مضى. ويجب أن نكفل عودة هؤلاء الفتيات إلى التعليم وأن نكفل إعدادهن للعيش حياة من اختيارهن، وخالية من الخوف والعنف. وبعد مرور ٢٥ عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، من غير المعقول أن نشهد ارتفاعا في العنف القائم على أساس نوع الجنس خلال هذه الفترة.

علينا جميعا، كأعضاء في الجمعية العامة، ولا سيما أعضاء مجلس حقوق الإنسان، وجميع الأفراد أن نضمن المساواة بين الجنسين في مركز عملنا وحياتنا. إذ أن المساواة بين الجنسين أولوية رئيسية بالنسبة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وأثق بأن رئيسة مجلس حقوق الإنسان، بوصفها الرئيسة الثانية للمجلس، ستواصل الدفاع عن المساواة بين الجنسين خلال الفترة المتبقية من فترة ولايتها في جنيف.

بساطة لا يمكننا أن نسمح بأن يسود التمييز أو التعصب بأي شكل من الأشكال. وإذ أتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠٢١، أرحب بعمل مجلس حقوق الإنسان من أجل القضاء على التمييز العنصري وكره الأجانب.

إن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة الاستماع إلى رئيسة المجلس والتعلم من أخواتنا وإخواننا عبر المحيط الأطلسي الذين يعملون مثلنا بلا كلل من أجل إيجاد عالم أفضل للأشخاص الذين نخدمهم.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كاستان (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر بجملة رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة تيشي - فيسلبيرغر، على تقديمها التقرير السنوي للمجلس (A/75/53) و (A/75/53/Add.1) إلى الجمعية العامة، وعلى قيادتها القديرة لأعمال المجلس في عام ٢٠٢٠.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما فيها أعضاء مجلس حقوق الإنسان، على احترام وحماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة. ونحضر على المساءلة عن جميع أشكال التخويف والمضايقة والانتقام وإدانته في هذا الصدد.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فقد رأينا أن جائحة كوفيد-١٩ قد أدت إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وإلى زيادة العنف الجنسي والجنساني على الصعيد العالمي، بما في ذلك العنف المنزلي.

علاوة على ذلك، فإن إمكانية الحصول على التعليم والعمل تواجه تحديات، ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بين الجنسين في مجال الفقر. وهذه الحقوق ليست مسلمات وبديهيات، بل علينا الكفاح يوميا من أجلها، وفي كل مكان. ونرحب بالعمل الذي قام به مجلس حقوق الإنسان لتعزيز الإطار القائم باعتماد عدة قرارات قوية تهدف إلى تعزيز تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

أخيرا وليس آخرا، يصادف عام ٢٠٢٠ أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبة، وعلى هامش الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، دعا الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد قرار من أجل إعادة تأكيد أهمية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في التصدي للتحديات العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أريولا راميريز (باراغواي).

السيدة آل ثاني (قطر): يسرني أن أشكر سعادة السيدة تيشي - فيسلبيرغر، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على تقريرها القيم (A/75/53) و (A/75/53/Add.1) وعلى جهودها في قيادة أعمال المجلس.

ارتكبت، وتأييد المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، كما فعلنا في جنيف هذا العام، بما في ذلك في حالات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار، وسوريا، وبوروندي، وبيلاروس.

إن القرارات والمناقشات والاستعراض الدوري الشامل والبيانات الرئاسية كلها تكمل بعضها بعضا. وينبغي أن تُستخدم جميعها لتحسين حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. في أعقاب انتخاب الأعضاء الجدد في مجلس حقوق الإنسان مؤخرا، نؤكد مجددا ضرورة أن يتخذ جميع أعضاء الأمم المتحدة إجراءات فعالة لتنفيذ أعلى معايير حقوق الإنسان ودعمها وتعزيزها، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في هذا الصدد عندما ينتخبون لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي زيادة الشفافية في انتخابات مجلس حقوق الإنسان ومساءلة أعضاء المجلس. ومن الخطوات الهامة في عملية الانتخابات تنظيم مناقشة مفتوحة يدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة.

ما من دولة لديها سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، ولكننا نتوقع بصفة خاصة من الأعضاء المنتخبين حديثا أن يشاركوا في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته بروح من التأمل الذاتي بغية تحسين حالة حقوق الإنسان الخاصة بهم، ومعالجة جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعرض على المجلس على أساس جدارتها. كذلك نشجع بقوة جميع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التعاون في الإجراءات الخاصة كون ذلك وسيلة لتعزيز حماية وتعزيز حقوق الإنسان. نغتنم هذه الفرصة لنهيب بجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد بأن توجه دعوة دائمة إلى المكلفين في إطار جميع الإجراءات الخاصة.

إن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان هم عيون وآذان مجلس حقوق الإنسان. إذ إنهم يؤدون دورا أساسيا في تعزيز الصلة بين القضايا الحقيقية التي تؤثر على الناس كل يوم وعلى عمل الأمم المتحدة، مما يكفل للمجلس الأداء الفعال.

في احترام المؤسسات التعليمية وكفالة التعليم للطلاب في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، تولى دولة قطر أهمية كبيرة لتسخير الرياضة لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الفئات المجتمعية بدون تمييز. وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى برنامج "الجيل المبهر"، الذي يعد أحد المبادرات الرئيسية للجنة العليا القائمة على تنظيم كأس العالم في عام ٢٠٢٢. ويهدف البرنامج إلى تسخير رياضة كرة القدم من أجل تنمية المهارات الاجتماعية، وتمكين الشباب وإدماجهم في المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً، تماشياً مع سياسة دولة قطر لحماية المدنيين ومنع ارتكاب الفظائع الجماعية، ورؤاستنا بالشراكة منذ ثلاث سنوات للمسؤولية عن الحماية في نيويورك مع الدانمرك وكوستاريكا، فقد كانت دولة قطر من الدول المقدمة لقرار مجلس حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة الماضية للمسؤولية عن الحماية، وأن من دواعي فخرنا أن مبدأ المسؤولية عن الحماية قد حقق تقدماً كبيراً من في السنوات الخمس عشرة الماضية بانضمام عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذا المبدأ الإنساني الهام.

تناول تقرير مجلس حقوق الإنسان أيضاً الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان. ما برحت دولة قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات تتعرض إلى حصار جائر وتدابير أحادية غير قانونية، مما أدى إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، حيث وثقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ٢٧٥ ٤ انتهاكا لحقوق الإنسان من قبل دول الحصار، بما في ذلك الحق في حرية التنقل، والإقامة، والملكية، والتعليم، والصحة، والعمل، والتقاضى، ولم تشمل الأسر، وحرية التعبير والرأي، والحجز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والتحرير على العنف والكرهية، وانتهاكات الحق في ممارسة الشعائر الدينية.

كذلك صدرت أحكام وقرارات عن الهيئات الدولية لصالح دولة قطر، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية، ولجنة الأمم

تؤمن دولة قطر بالدور الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان وذلك انطلاقاً من إيمانها بأهمية التعاون الدولي والاحترام العالمي لقيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز، وفي التصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة. وتأكيداً لذلك، كانت دولة قطر من أوائل الدول التي دعمت مبادرات الأمم المتحدة في منطقتنا. حيث تستضيف منذ عام ٢٠٠٩، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. ويضطلع المركز بدور هام في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

من دواعي فخر دولة قطر أنها تختتم هذا العام عضويتها الحالية في مجلس حقوق الإنسان. لقد أوفت بالتزاماتنا الوطنية والدولية، ونتطلع إلى مواصلة مساهماتنا البناءة، حيث إننا بصدد تقديم ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

يسرنا أن نعلن من على هذا المنبر الخطوة الهامة التي اتخذتها دولة قطر في إطار مبادراتنا الوطنية للنهوض بالمؤسسات التشريعية الوطنية، والعمل على تحديثها وتعزيز سيادة القانون. أعلن صاحب السمو أمير دولة قطر في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس الشورى في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عن إجراء انتخابات المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وهذه خطوة هامة نحو تعزيز تقاليد الشورى القطرية وتطوير عملية التشريع بمشاركة أوسع من جانب المواطنين.

يتطرق تقرير مجلس حقوق الإنسان المعروض علينا إلى العديد من القضايا التي تقع ضمن أولويات دولة قطر ومنها:

أولاً، من أجل تعزيز وحماية الحق في التعليم، بادرت دولة قطر إلى تقديم مشروع القرار A/74/L.66، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٨ أيار/مايو بوصفه القرار ٢٧٥/٧٤، الذي أعلن يوم ٩ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. ونحن على ثقة بأن الاحتفال بهذا اليوم الدولي سنويا سيساهم

وفجوة التفاوت الواسعة، وما نجم عنها من آثار اقتصادية إلى زيادة التأثير بالاتجار بالبشر والرق الحديث. ومع الانتقال إلى زيادة عدد الأنشطة عبر الإنترنت كاستجابة للجائحة، يتزايد استخدام المتجرين بالأشياء المحظورة للتكنولوجيا على الإنترنت لتجنيد الضحايا واستغلالهم، مما يجعل الجريمة ومكافحتها أمراً أكثر تعقيداً.

ساهمت ليختنشتاين في مكافحة هذه المبادرة من خلال مبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص بعنوان "تمويل مكافحة الرق والاتجار" ومن خلال مخططها للجهات الفاعلة المالية للمساعدة في القضاء على الرق، وعلى سبيل المثال، من خلال تشجيع التمويل المستدام والمبتكر والإقراض والاستثمارات المسؤولة، فضلاً عن الامتثال والتنظيم. وبالإضافة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوسع مجلس حقوق الإنسان أن يؤدي دوراً هاماً في نشر المخطط. وفي هذا الصدد نحن ممتنون للدعم المقدم من المقررين الخاصين المعنيين بأشكال الرق المعاصر والاتجار بالأشخاص.

بينما تشكل هذه المناقشة فرصة سنوية هامة للجمعية العامة للمشاركة مع مجلس حقوق الإنسان في أعماله الموضوعية، توفر أيضاً منبراً جيداً لتقييم الدور المؤسسي للمجلس في إطار الأمم المتحدة. وقد قدم الاستعراض الأخير لمجلس حقوق الإنسان توضيحاً مفيداً لعلاقة المجلس بالجمعية العامة، بمن فيها اللجنتان الثالثة والخامسة.

يساورنا القلق إزاء أزمة السيولة الحادة والمستمرة التي تعاني منها الأمم المتحدة، والتي تؤثر سلباً أيضاً على عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وأدت إلى حالة لا يمكن معها الاضطلاع بجميع الأنشطة التي صدر بها تكليف لهذا العام. وبينما نرحب بالحل العملي الذي توصل إليه مجلس حقوق الإنسان بتأجيل الأنشطة المعنية إلى العام المقبل، ينبغي أن تكون هذه حالة استثنائية. وفي هذا الصدد، نحض جميع الدول على الامتثال الكامل لالتزاماتها المالية تجاه

المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مما برهن على أن الحصار يتعارض مع القانون الدولي والالتزامات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، فإن هذه الحالة تستدعي إنهاء هذه الإجراءات الأحادية غير الشرعية والمساءلة عن الانتهاكات الناجمة عنها. ونود التأكيد بأن الآثار السلبية للحصار الجائر لم تكن دولة قطر عن استمرارها في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. أود أيضاً التنويه بالجهود التي تبذلها دولة قطر لمواجهة تفشي جائحة كوفيد-19 على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ضمن نهج يركز على احترام حقوق الإنسان.

في الختام، تؤكد دولة قطر التزامها بمواصلة إسهاماتها الفعالة في مجلس حقوق الإنسان لتمكينه من الاضطلاع بولايته من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية):
أظهر مجلس حقوق الإنسان استجابته طوال هذه الأوقات العصبية للتفشي الكبير لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونشكر رئيستها، السفيرة تيشي - فيسليبرغر، على تصميمها وقيادتها في إدارة دفة مجلس حقوق الإنسان في هذا الوقت.

أظهر عقد مناقشتين عاجلتين في عام ٢٠٢٠ بشأن العنصرية المنهجية ووحشية الشرطة وحالة حقوق الإنسان في بيلاروس أن مجلس حقوق الإنسان لا يزال بوسعه معالجة حالات القلق في مجال حقوق الإنسان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتؤيد ليختنشتاين بقوة عمل المجلس، وهيئة الإجراءات الخاصة المتطورة، وبعده القوي في المجتمع المدني، فضلاً عن الاستعراض الدوري الشامل، والحفاظ على نزاهة وعالمية هذا المجلس والإنجازات الهامة التي يحققها.

إن هذه الآليات تكتسي أهمية كبيرة في الأوقات التي تتعرض فيها حقوق الإنسان للهجوم. وقد أدت جائحة كوفيد-19

لا شك في أن هناك مجالاً للتحسين فيما يتعلق بولاية مجلس حقوق الإنسان لتعزيز التنسيق الفعال في ميدان حقوق الإنسان وتعميمه في منظومة الأمم المتحدة. وهذا يتطلب إقامة روابط أقوى وأكثر اتساقاً بين جنيف ونيويورك، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإقامة تعاون أقوى بين مجلس حقوق الإنسان والهيئات الرئيسية الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

إن عمل مجلس حقوق الإنسان والجهات العديدة المكلفة بتنفيذ ولاياته في إطار الإجراءات الخاصة يرتبط في كثير من الحالات بالمناقشات التي تجري في مجلس الأمن، غير أن المجلس يتجاهلها باستمرار. ونحضر مجلس الأمن على الأخذ في الحسبان العرض الذي طرحه مجلس حقوق الإنسان من أجل زيادة المشاركة في المسائل الموضوعية، واستخدام أفضل أساس واقعي متاح لصنع القرار، وعدم قصر عمله على مفهوم أممي ضيق إلى حد كبير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة بشأن هذا البند.

سنستمع إلى بقية المتكلمين عصر اليوم الساعة ١٥/٠٠ وفي هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الأمم المتحدة، وأن تفعل ذلك في أوانه. وندعو إلى تخصيص المزيد من الموارد لركيزة حقوق الإنسان.

إن عمل مجلس حقوق الإنسان أساسي في حالات الطوارئ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي حقيقة الأمر فإن المجلس الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تعالج هذه الحالات. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المتابعة ٣١/٤٥ الذي اتخذته المجلس في دورته الخامسة والأربعين بشأن دور مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان. وتوفر التدابير التي بناء عليها تتيح فرصة قيمة لمواصلة تعزيز دور المجلس فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان. ونرحب على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية في إطار عمل المجلس.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تجري في ميانمار والجمهورية العربية السورية، على النحو الموثق في الإجراءات الخاصة وآليات المساءلة التابعة للمجلس. وترحب ليختنشتاين بدعم المجلس لجهود المساءلة، بما في ذلك الخطوات الهامة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في قرارها ٢٦/٤٣ في سياق الترحيل القسري، وتلك التي اتخذتها محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي الوقت نفسه، نأسف لاستمرار مجلس الأمن في تجاهل النداءات الموجهة من الدول ومنظومة الأمم المتحدة، ومن الضحايا أنفسهم من أجل الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.